الباب الأول

موقع اقتصاديات دول حوض النيل المجمعة من الاقتصاد العالمي

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

احتلت دول حوض النيل العشر مكانة متأخرة فى معظم المؤشرات الاقتصاديه الدولية . سواء على خريطة الناتج المحلى الاجمالى الدولى . أو بالتجاره السلعية الدولية أو بالتجارة الخدميه الدولية . أو بالاستثمار الأجنبى المباشر الوارد أو الصادر . وكذلك فى استثمارات المحفظة دوليا . كما تدنى نصيبها فى تجارة النفط و الغاز الطبيعى والفحم الدولية وفى انتاج الكهرباء واستهلاكها .

إلا أن بعض دول الحوض قد احتلت مكانة متميزه فى انتاج بعض السلع . ففى الانتاج العالمى للشاى عام ٢٠٠٧ . جاءت كينيا بالمركز الثالث دوليا بعد الصين الهند . واحتلت أوغندا المركز الثالث عشر . وتنزانيا المركز الرابع عشر ورواندا المركز السابع عشر بانتاج الشاى .

وفى انتاج البن الأخضر عام ٢٠٠٧ جاءت اثيوبيا بالمركز الخامس عالميا وأوغندا بالمركز الثانى عشر بانتاج البن الأخضر . . وفى انتاج الذره الصفراء احتلت تنزانيا المركز الثالث عشر عالميا واثيوبيا المركز الرابع عشر . وكينيا بالمركز السابع عشر دوليا بانتاج الذره الصفراء . . وفى انتاج القرنفل احتلت تنزانيا المركز الثالث عالميا بعد أندونسيا ومدغشقر .

وفى انتاج الأناناس شغلت الكونغو الديمقراطية المركز الثامن عشر دوليا . وفى انتاج لحوم الأغنام البلديه جاءت السودان بالمركز التاسع دوليا . وفى انتاج لحوم الماعز البلديه جاءت اثيوبيا بالمركز التاسع عالميا . واحتلت تنزانيا المركز الثامن عشر دوليا فى انتاج الذهب عام ٢٠٠٨ .

وهكذا كانت أماكن الصدارة التى احتلتها بعض دول حوض النيل فى سلع محدوده وبقيم انتاج ليست ضخمه . مما جعل تلك المكانة المتقدمه بالانتاج لاتنعكس على مكانتها فى أسواق التصدير الدولية فى غالب تلك السلع .

البحر المتوسط
الجزائر
ليبيا
مصر
النيجر
تشاد
السودان
إريتريا
نيجيريا
إثيوبيا
أفريقيا الوسطى
كينيا
أوغندا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
رواندا
بوروندي
تنزانيا
أنجولا
Islamonline.net2004
دول حوض النيل

الناتج المحلى الاجمالى لدول الحوض

خلال عام ٢٠٠٨ بلغ الناتج المحلى الاجمالى لدول الحوض العشر – حسب سعر الصرف الرسمى – وهي الطريقة التى يتبعها البنك الدولى فى بياناته ٢ر٣٣٦ مليار دولار . تمثل نسبة ٦ر٠ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى الدولى البالغ ١ر٦٠ تريليون دولار . وتصدرت مصر دول الحوض من حيث الناتج بنحو ٨ر١٦٢ مليار دولار . تليها السودان بنحو ٤ر٥٨ مليار دولار . وكينيا ٥ر٣٤ مليار دولار وأثيوبيا ٥ر٢٦ مليار دولار وفى المركز الخامس تنزانيا ٥ر٢٠ مليار دولار . تليها الكونغو الديموقراطية ٦ر١١ مليار دولار ورواندا ٥ر٤ مليار دولار واريتريا ٦٥ر١ مليار دولار وفى المركز العاشر بورندى بنحو ١٦ر١ مليار دولار .

وكان ترتيب دول الحوض بالمقارنة لدول العالم من حيث قيمة الناتج المحلى الاجمالى حسب سعر الصرف الرسمى خلال عام ٢٠٠٨ . مجىء مصر بالمركز الخمسين بين دول العالم . والسودان بالمركز الرابع والستين . وكينيا رقم ٧٩ دوليا وأثيوبيا رقم ٨٦ . وتنزانيا رقم ٩٤ وأوغندا رقم ١٠٦ وترتيب الكونغو الديمقراطية ١١٦ ورواندا ١٤٣ . واريتريا ١٥٨ وفى المؤخره بورندى برقم ١٦٤ بين دول العالم من حيث الناتج الاجمالى حسب سعر الصرف الرسمى .

نسب نمو الناتج المحلى الاجمالى بدول حوض النيل ٪

دول الحوض	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢
السودان	٥,٤	٧,١	٥,١	٦,٣	١١,٣	١٠,٢	٦,٨
كينيا	٠,٣	٢,٨	٤,٦	٥,٩	٦,٤	٧	٢
أثيوبيا	١,٢	-٣,٥	٩,٨	١٢,٦	١١,٥	١١,٥	١١,٦
تنزانيا	٧,٢	٦,٩	٧,٨	٧,٤	٦,٧	٧,١	٧,٥
أوغندا	٣,٣	٥,١	٥,٤	٥,٣	٦,٢	٦,٣	٦
كونغو د.	٣,٥	٥,٨	٦,٦	٧,٩	٥,٦	٦,٣	٦,٢
رواندا	١١	٠,٣	٥,٣	٧,٢	٧,٣	٧,٩	١١,٢
ارتيريا	٣	-٢,٧	١,٥	٢,٦	-١	١,٣	١
بورندى	٤,٤	-١,٢	٤,٨	٠,٩	٥,١	٣,٦	٤,٥
متوسط أفريقيا	٦,٥	٥,٥	٦,٧	٥,٨	٦,١	٦,٢	٥,٢

- حققت غالب دول الحوض مابين عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٨ معدلات نمو جيده متذبذبه عدا اريتريا التى شهدت تراجعا للنمو فى بعض السنوات . إلا أن نسب النمو المرتفعه بدول الحوض لم تنعكس على حياة السكان نظرا لتركز الثروه بشكل كبير فى صالح الأغنياء مما يجعل استفادتهم من النمو أكبر . إلى جانب تراجع مستوى قطاعات الناتج المحلى . فالزراعه مازال غير متقدمه .والصناعات معظمها صناعات استخراجيه أو تحويليه أوليه ذات مكون تكنولوجى محدود ولاتقوى فى معظمها على المنافسة دوليا . والخدمات ذات مستوى متدنى ويغلب عليها الطابع

الحكومى فى كثير من دول الحوض .

- وباستعراض موقع دول حوض النيل بين دول العالم من حيث الناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائيه وهي الطريقة التى يتبعها صندوق النقد الدولى فى حساباته . فقد بلغ نصيب الدول العشر مجتمعة ٣ر٧٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . من اجمالى عالمى بلغ ٧ر٦٩ مليار دولار بنسبة ١ر١ ٪ من الاجمالى الدولى .

وتصدرت مصر دول الحوض بنصيب ٦ر٤٤١ مليار دولار . تليها السودان بنحو ٨٩ مليار دولار وأثيوبيا ٧٠ مليار دولار . وكينيا ٣ر٦١ مليار دولار وفى المركز الخامس تنزانيا ٧ر٥٣ مليار دولار . تليها أوغندا ٩ر٣٦ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٦ر٢٠ مليار دولار . ثم رواندا ٩ر٩ مليار دولار وارتيريا ٢ر٣ مليار . وفى المركز الأخير بورندى ١ر٣ مليار دولار للناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائيه .

وفى الترتيب العالمى للدول بالناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائية PPP جاءت مصر بالمركز الخامس والعشرين دوليا . والسودان رقم ٦٧ عالميا وترتيب أثيوبيا ٧٤ وكينيا ٧٧ وتنزانيا ٨١ وأوغندا رقم ٩١ . والكونغو الديموقراطية رقم ١١٣ ورواندا ١٣٨ وارتيريا ١٥١ . وفى المؤخره جاءت بورندى برقم ١٥٢ بين دول العالم من حيث الناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائيه .

وهكذا اقتصر التغير فى ترتيب دول الحوض مابين طريقتى احتساب الناتج المحلى الاجمالى . وهما سعر الصرف الرسمى وتعادل القوى الشرائيه على المستوى العالمى . على تحسن ترتيب مصر دوليا من المركز الخمسين حسب سعر الصرف الرسمى إلى المركز الخامس والعشرين حسب تعادل القوى الشرائيه . كذلك

تقدمت أثيوبيا فى الترتيب على كينيا حسب طريقة تعادل القوى الشرائيه . بينما بقى ترتيب باقى دول الحوض من حيث الناتج كما هو حسب الطريقتين .

وحسب تعادل القوى الشرائية PPP لم يصل متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلى الاجمالى فى أى من دول حوض النيل إلى المتوسط العالمى عام ٢٠٠٨ والبالغ عشرة آلاف و٤٠٠ دولار . حيث كان أعلى رقم لنصيب المواطن من الناتج بدول الحوض بمصر بنحو ٥٤٠٠ دولار للفرد سنويا يليه بالسودان بنحو ٢٢٠٠ دولار للفرد . و١٦٠٠ دولار للفرد بكينيا و١٣٠٠ دولار فى أوغندا و١٣٠٠ دولار للفرد فى تنزانيا و١٠٠٠ دولار فى رواندا سنويا و٨٠٠ دولار للفرد بأثيوبيا سنويا . و٧٠٠ دولار فى اريتريا و٤٠٠ دولار للفرد فى بورندى و٣٠٠ دولار للفرد سنويا فى الكونغو الديموقراطية . كأدنى نصيب للفرد من الناتج بين دول حوض النيل حسب طريقة تعادل القوى الشرائيه .

وتسبب تدنى نصيب الفرد من الناتج فى كل دول حوض النيل فى تراجع مراكزها بين دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج . ليصل ترتيب مصر صاحبة أعلى رقم بين دول الحوض من حيث نصيب الفرد إلى المركز رقم ١٣٥ عالميا . وترتيب السودان ١٨٤ عالميا وترتيب كينيا ١٩٣ وأوغندا برقم ٢٠٣ بين دول العالم . وتنزانيا ٢٠٤ ورواندا ٢١٣ وترتيب اثيوبيا ٢١٧ واريتريا ٢٢٠ . وبورندى ٢٢٧ ومجىء الكونغو الديموقراطية برقم ٢٢٨ بين دول ومناطق العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائيه .

وجاءت الكونغو الديموقراطية بالمركز قبل الأخير بين دول العالم وهو المركز الذى احتلته زيمبابوى . وهكذا وردت أربع دول من دول حوض النيل هى اثيوبيا

واريتريا وبورندى والكونغو الديموقراطية ضمن المراكز العشرة الأخيره لدول العالم . بما يشير إلى تدنى مستوى معيشة سكانها بالقياس إلى دول العالم الأخرى .

وكان نصيب الفرد من الدخل القومى خلال عام ٢٠٠٧ بدول حوض النيل قد بلغ أعلاه فى مصر بنحو ١٥٨٠ دولار سنويا . تليها السودان بنحو ٩٦٠ دولار لنصيب الفرد . وكينيا ٦٨٠ دولار للفرد وفى تنزانيا ٤٠٠ دولار للفرد سنويا وأوغندا ٣٤٠ دولار . ورواندا ٣٢٠ دولار واريتريا ٢٣٠ دولار واثيوبيا ٢٢٠ دولار . والكونغو الديموقراطية ١٤٠ دولار وفى المرتبه الأخيره بورندى ١١٠ دولار لنصيب الفرد السنوى من الدخل القومى .

- وارتبط تدنى النصيب من الناتج ومن الدخل القومى بارتفاع معدلات الفقر فى دول حوض النيل والتى كان أدناها بمصر بنسبة ٢٠ ٪ من السكان حسب بيانات عام ٢٠٠٥ . وبنسبة ٣٥ ٪ من السكان بأوغندا لمعدل الفقر حسب بيانات عام ٢٠٠١ . وبنسبة ٣٦ ٪ لمعدل الفقر بتنزانيا حسب بيانات عام ٢٠٠٢ . و٣٩ ٪ للفقر فى اثيوبيا و٤٠ ٪ بالسودان حسب بيانات عام ٢٠٠٤ . و٥٠ ٪ من سكان كينيا كمعدل للفقر حسب بيانات عام ٢٠٠٠ .

و٥٠ ٪ من السكان باريتريا حسب بيانات عام ٢٠٠٤ . و٥٩ ٪ من السكان بالكونغو الديموقراطية حسب بيانات ٢٠٠٥ . وبلغت نسبة الفقر ٦٠ ٪ برواندا حسب بيانات عام ٢٠٠٠ . وبنسبة ٦٨ ٪ ببورندى حسب بيانات عام ٢٠٠٢ . وحسب مؤشر ١ر٢٥ دولار يومى كخط للفقر فقد بلغت نسبة السكان تحت الفقر عام ٢٠٠٥ بذلك المعيار ٥٢ ٪ بأوغندا و٧٧ ٪ برواندا و٨١ ٪ ببروندى و٨٨ ٪ بتنزانيا .

وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد رصدت سبع دول من دول حوض النيل

ضمن ٣٦ دوله بالعالم تواجه أزمة بالغذاء وهى : اريتريا وبورندى والكونغو الديموقراطية واثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا . وربطت المنظمة ذلك بوجود حروب أهليه ببورندى وكذلك فى الكونغو الديموقراطية . ووجود حروب أهلية فى شمال أوغندا إلى جانب انعدام الأمن بأجزاء من اثيوبيا والظروف الجوية المعاكسه فى كينيا .

نسب نمو أسعار المستهلكين بدول حوض النيل – التضخم - ٪

دول الحوض	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٢,٤	٣,٢	٨,١	٨,٨	٤,٢	١١	١١,٧
السودان	٨,٣	٧,٧	٨,٤	٨,٥	٧,٢	٨	١٤,٣
كينيا	٢	٩,٨	١١,٦	١٠,٣	١٤,٥	٩,٨	١٣,١
أثيوبيا	-٧,٢	١٥,١	٨,٦	٦,٨	١٢,٣	١٥,٨	٢٥,٣
تنزانيا	٤,٦	٤,٤	٤,١	٤,٤	٧,٣	٧	١٠,٣
أوغندا	-٢	٥,٧	٥	٨	٦,٦	٦,٨	٧,٣
كونغو د	٢٥,٣	١٢,٨	٤	٢١,٤	١٣,٢	١٦,٧	١٨
رواندا	٢	٧,٤	١٢	٩	٨,٩	٩,١	١٥,٤
ارتيريا	١٦,٩	٢٢,٧	٢٥,١	١٢,٥	١٥,١	٩,٣	١١
بورندى	-١,٣	١٠,٧	٨	١٣,٤	٢,٨	٨,٣	٢٤,٤
متوسط افريقيا	٩,١	٨,٧	٦,٦	٧,١	٦,٣	٦,٣	١٠,١

- وتشير أرقام نمو أسعار المستهلكين – التضخم - إلى ارتفاع كبير للأسعار بدول الحوض . خاصة فى عام ٢٠٠٨ عام أزمة الغذاء العالمى لكون معظم تلك الدول مستورده صافيه للغذاء . وكذلك لكونها مستورده للنفط والذى حققت أسعاره معدلات مرتفعه خلال عام ٢٠٠٨ . إلى جانب ضعف تنظيم التجارة الداخليه وظهور الاحتكارات المرتبطه بأصحاب النفوذ . ومن هنا فان معدلات ارتفاع الأسعار تلقى أعباء على الموازنات الحكوميه خاصة مع ماتتضمنه من دعم لبعض السلع . كذلك تتسبب فى ضعف الاستفادة لعموم السكان من معدلات نمو الناتج المحلى المرتفعه . كما تعد نسب التضخم العاليه أحد عوامل ضعف قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر للبلاد .

وتدفع معدلات التضخم المرتفعه البنوك المحلية إلى رفع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة التمويل للمشروعات المحلية . ويفاقم من مشكلة صعوبة منافسة الصادرات المحلية بالأسواق الدولية نظرا لارتفاع تكلفتها . كما يسهل ذلك من ناحية أخرى انتشار استهلاك سلع مستوره رخيصة خاصة القادمه من دول آسيوية على رأسها الصين . مما يزيد من صعوبة المنافسة محليا بالنسبة للصناعات المحلية قليلة المكون التكنولوجى .وهو مايؤدى لخروج صناعات محليه متضرره من السوق المحليه .

◆◆◆

السكان والمساحه الجغرافيه

لم ترتبط قيمة الناتج المحلى الاجمالى بدول الحوض بعدد سكانها أو بحجم قوة العمل بها أو بمساحتها الجغرافيه على طول الخط . وإن كان الارتباط بين تلك العناصر واضحا فى غالب الدول . حيث بلغ عدد سكان دول حوض النيل فى يوليو ٢٠٠٩ - حسب البيانات الأمريكيه - نحو ٤١٥,٦ مليون نسمه يشكلون نسبة ٦,٢ ٪ من سكان العالم البالغ حينذاك ٦,٧ مليار نسمه حسب بيانات الوكالة الأمريكيه . وهى بيانات تختلف عن البيانات المحليه للسكان ببعض تلك الدول منها مصر . ويعود اختلاف البيانات فى جانب منها لوجود ظاهرة عدم قيد المواليد بالسجلات الرسميه ببعض المناطق . لأمور تتعلق بالعادات أو بهدف عدم الالتحاق بالخدمه العسكرية الإجباريه أو غير ذلك من مبررات محليه .

وتصدرت أثيوبيا عدد سكان دول الحوض بنحو ٨٥ر٢ مليون نسمه تليها مصر ٨٣ مليون نسمه . والكونغو الديموقراطية ٦٨ر٧ مليون نسمه والسودان ٤١ مليون وتنزانيا ٤١ مليون نسمه بالمركز الخامس بين دول الحوض . وكينيا ٣٩ مليون نسمه وأوغندا ٣٢ر٣ مليون نسمه ورواندا ١٠ر٥ مليون نسمه وبورندى ٩ مليون نسمه وفى المركز العاشر اريتريا ٥ر٦ مليون نسمه . وهكذا تضم دول الحوض دولا ذات كتل سكانية ضخمه مثل أثيوبيا ومصر والكونغو الديموقراطية . ودولا قليلة السكان مثل رواندا وبورندى وارتيريا .

وكان ترتيب دول الحوض بين بلدان العالم من حيث عدد السكان . احتلال أثيوبيا المركز الخامس عشر دوليا تليها مصر بالمركز السادس عشر . وكان ترتيب الكونغو الديموقراطية التاسع عشر وترتيب كينيا ٣٤ دوليا . وترتيب السودان ٣٠

وتنزانيا ٣١ وترتيب أوغندا الأربعين . وترتيب رواندا ٧٨ وبورندى التسعين واريتريا رقم ١١٠ بين دول العالم من حيث عدد السكان . وهو مايشير إلى عدم التطابق بين الترتيب فى عدد السكان والترتيب فى قيمة الناتج المحلى الاجمالى .

- وبلغت قوة العمل بدول حوض النيل عام ٢٠٠٨ نحو ١٣٦ مليون شخص . بنسبة ٣ر٤ ٪ من قوة العمل الدولية البالغه ١ر٣ مليار شخص . وتصدرت اثيوبيا حجم قوة العمل بدول الحوض بنصيب ٣ر٢٧ مليون شخص . تليها مصر بنصيب ٧ر٢٤ مليون شخص وتنزانيا ٤ر٢٠ مليون فرد وكينيا ٩ر١٦ مليون شخص . والكونغو الديموقراطية ١٥ مليون شخص وفى المركز الخامس أوغندا ٥ر١٤ مليون شخص . والسودان ٤ر٧ مليون ورواندا ٦ر٤ مليون شخص وبورندى ٣ مليون شخص . وفى المركز الأخير اريتريا بأقل من ٢ مليون شخص لقوة العمل بها .

وبالمقارنه مع دول العالم حسب عدد قوة العمل احتلت اثيوبيا المركز التاسع عشر عالميا فى قوة العمل . وجاءت مصر برقم ٢١ دوليا وتنزانيا رقم ٢٨ وكينيا رقم ٣٣ والكونغو الديموقراطية ٣٧ . وأوغندا برقم ٣٩ والسودان برقم ٥٥ دوليا ورواندا برقم ٧٧ دوليا . وفى المركز الأخير بين دول الحوض بورندى برقم ٩٥ بين دول العالم من حيث قوة العمل .

- وتكرر عدم التطابق التام بين ترتيب دول حوض النيل من حيث المساحه دوليا وبين ترتيبها بالاقتصاد الدولى من حيث الناتج . حيث بلغت مساحة الدول العشر ٩ر٨ مليون كيلو متر مربع . تمثل نسبة ٦ ٪ من مساحة اليابسة البالغه ٩ر١٤٨ مليون كيلو متر مربع . ونسبة ٧ر١ ٪ من اجمالى مساحة الكرة الأرضية المتضمنه المحيطات والبحار والبالغه ٥١٠ مليون كيلو متر مربع .

وفى الترتيب الداخلى بين دول الحوض من حيث المساحه الجغرافية تصدرت

السودان بنحو ٢ر٥ مليون كليو متر مربع . تليها الكونغو الديموقراطية بنحو ٢ر٣ مليون كيلو متر . واثيوبيا ١ر١ مليون كيلو وفى المركز الرابع مصر بنحو ١ مليون كيلو متر . وتنزانيا ٩٤٧ ألف كيلو متر مربع .وكينيا ٥٨٠ ألف كيلو متر وأوغندا ٢٤١ ألف كيلو متر . واريتريا ١١٨ ألف كيلو متر وبورندى ٢٨ ألف كيلو متر وبالمركز العاشر والأخير رواندا بمساحه جغرافيه بلغت ٢٦ ألف كيلو متر مربع .

وبالمقارنه لدول العالم من حيث المساحة الجغرافية جاء السودان بالمركز العاشر دوليا . والكونغو الديموقراطية رقم ١٢ عالميا واثيوبيا برقم ٢٧ ومصر بالمركز الثلاثين دوليا . وترتيب تنزانيا ٣١ وأوغندا برقم ٨٠ واريتريا بالمركز المائه بين دول العالم وبروندى برقم ١٤٦ دوليا . وفى المركز الأخير بين دول الحوض رواندا برقم ١٤٨ بين دول العالم من حيث المساحة الجغرافيه .

وهكذا احتفظت بعض دول الحوض بترتيب متقدم عالميا من حيث المساحه الجغرافيه خاصة السودان صاحبة المركز العاشر عالميا وكذلك الكونغو الديموقراطية . إلا أن تلك المكانه لتلك الدول لم تتحقق فى ترتيبها من حيث الناتج الدولى حيث جاء ترتيب أكبر بلدان حوض النيل من حيث الناتج المحلى الاجمالى وهى مصر بالمركز الخمسين دوليا حسب طريقة سعر الصرف الرسمى .

◆◆◆

التجارة السلعية الدولية لدول الحوض

وفى التجارة السلعية الدولية بلغ حجم تجارة دول الحوض العشر عام ٢٠٠٨ نحو ١٤٥ مليار دولار . وهو ما يمثل نسبة ٤ر٠ ٪ من اجمالى التجارة السلعية الدولية البالغه ٥ر٣٢ تريليون دولار خلال العام . وتصدرت مصر دول الحوض بالتجاره السلعيه الدولية بنصيب ٥ر٧١ مليار دولار . تليها السودان بنحو ٢ر٢١ مليار دولار وكينيا ١٦ مليار دولار وتنزانيا بنحو ١ر١٠ مليار دولار وفى المركز الخامس اثيوبيا ٣ر٩ مليار دولار .

والكونغو الديموقراطية ١ر٨ مليار دولار . وأوغندا ٧ر٦ مليار دولار ورواندا ٤ر١ مليار دولار . واريتريا ٥٤٧ مليون دولار وبالمركز الأخير بورندى بنحو ٤٦٠ مليون دولار لقيمة تجارتها السلعية الدولية . وخلت قائمة الدول الأربعين الأكبر بالتجارة السلعية الدولية من أى من دول الحوض . كما جاء ترتيب رواندا واريتريا وبوروندى بذيل قائمة الدول بالتجارة الدولية .

- وبلغ اجمالى قيمة الصادرات السلعية لدول الحوض فى عام ٢٠٠٨ حسب بيانات منظمة التجارة العالمية نحو ١ر٥٢ مليار دولار . تمثل نسبة ٣ر٠ ٪ من اجمالى الصادرات السلعية الدولية البالغه ١ر١٦ تريليون دولار خلال العام . واستحوزت مصر على حوالى نصف صادرات دول الحوض بنحو ٢٤ مليار دولار . تليها السودان بنحو ١ر١٢ مليار دولار . والكونغو الديموقراطية ٩٥ر٣ مليار دولار وكينيا ٥ مليار دولار .

وفى المركز الخامس تنزانيا بنحو ٣ مليار دولار . وأوغندا ٢ر٢ مليار دولار واثيوبيا ٦ر١ مليار دولار ورواندا ٢٥٠ مليون دولار . وبورندى ٥٧ مليون دولار

وفى المركز العاشر والأخير اريتريا بنحو ١٧ مليون دولار فقط لقيمة صادراتها السلعيه وهو رقم قليل لايتناسب مع عدد السكان أو مع موقعها البحرى المتميز على سواحل البحر الأحمر إلا ان واقعها الاقتصادى والاجتماعى كان سببا مباشرا لمحدودية صادراتها .

ويبين مركز دول الحوض بالمقارنه لدول العالم من حيث قيمة الصادرات السلعية تأخر مراكزها الدولية . حيث احتلت مصر صاحبة أكبر صادرات سلعيه بين دول الحوض المركز الرابع والستين بالصادرات السلعيه الدولية . وجاءت السودان برقم ٨١ دوليا . وكان ترتيب الكونغو الديموقراطية المائه بين دول العالم وكينيا برقم ١٠٨ دوليا . وتنزانيا برقم ١٢٧ وأوغندا برقم ١٢٩ وترتيب أثيوبيا ١٣٧ وترتيب رواندا ١٧٩ بين الدول المصدره للسلع حسب بيانات الوكالة الأمريكيه .

وترتيب بورندى ١٩٧ . وترتيب ارتيريا برقم ٢٠٨ بين دول العالم من حيث قيمة الصادرات السلعية عام ٢٠٠٨ . وهو مايشير إلى محدودية مساهمة معظم دول الحوض بالتجاره الدولية . رغم ماتزخر به من أراضى زراعيه شاسعه وعمالة زراعيه ضخمه وثروه معدنيه . إلا أن الاستهلاك المحلى يستوعب غالب الانتاج المحلى كما تساهم ضعف الجودة للمنتجات وصعوبة النقل خاصة بالدول البريه فى قلة التصدير .

- وبلغ اجمالى قيمة الواردات السلعية عام ٢٠٠٨ لدول الحوض حسب منظمة التجارة العالمية ٢ر٩٣ مليار دولار . وهو مايمثل نسبة ٦ر٠ ٪ من الواردات السلعية الدولية البالغه ٤ر١٦ تريليون دولار خلال العام . واستحوزت مصر على أكثر من نصف تلك الواردات بنصيب ٥ر٤٧ مليار دولار . تليها كينيا بنحو

١ر١١ مليار دولار والسودان ٢ر٩ مليار دولار وأثيوبيا ٧ر٧ مليار دولار . وفى المركز الخامس تنزانيا ١ر٧ مليار وأوغندا ٥ر٤ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ١ر٤ مليار دولار . ورواندا ١ر١ مليار دولار . واريتريا ٥٣٠ مليون دولار وبالمركز الأخير بورندى بنحو ٤٠٣ مليون دولار لقيمة وارداتها السلعيه .

واحتلت دول الحوض مراكز متأخره بين دول العالم من حيث حجم وارداتها السلعية خلال عام ٢٠٠٨ . حسب بيانات الوكالة الأمريكيه حيث احتلت مصر صاحبة أكبر واردات سلعيه بين دول الحوض المركز الثامن والأربعين فى الواردات السلعيه الدولية . وجاءت كينيا برقم ٨٩ دوليا وترتيب السودان ٩٤ واثيوبيا برقم ١٠٤ من حيث قيمة الواردات السلعيه .

وكان ترتيب الكونغو الديموقراطية ١٠٦ وتنزانيا ١٠٨ دوليا وأوغندا برقم ١٣٠ . وترتيب رواندا ١٧٤ واريتريا ١٨٢ وكان ترتيب بورندى ١٨٧ بين دول العالم من حيث قيمة الواردات السلعيه . ويلاحظ تفوق أرقام الواردات على أرقام الصادرات فى معظم دول الحوض . وبما يشير إلى ضعف القدرات الانتاجيه المحليه عن الوفاء باحتياجات السكان خاصة الغذائيه .

وبلغ العجز التجارى لدول الحوض خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٤١ مليار دولار . حيث شمل العجز تسع دول من بين الدول العشر حسب بيانات منظمة التجارة العالمية وانفردت السودان بتحقيق فائض بلغ ٢ر٩ مليار دولار . واختلفت بيانات البنك المركزى فى الكونغو الديموقراطية عن بيانات منظمة التجارة العالمية لتشير إلى تحقيق فائض تجارى بلغ ١٦٦ مليون دولار باحتساب الواردات السلعيه بنظام فوب وليس بنظام سيف الذى يتم احتساب تكلفة النقل والتأمين للواردات به . ويطرح ذلك قضية اختلاف بيانات التجارة الخارجيه مابين بيانات منظمة التجارة

العالمية عن بيانات الدول نفسها عن بيانات الوكالة الأمريكيه . بل أنه داخل الدولة الواحده توجد بيانات مختلفه للتجارة مابين الجهات الرسميه المتعدده مثلما يحدث فى مصر باختلاف بيانات التجارة الخارجيه لنفس الفتره حسب جهاز الاحصاء عن بيانات البنك المركزى عن بيانات هيئة الرقابه على الصادرات والواردات .

ولإيجاد مرجعية دولية للبيانات فقد تم الاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية والتى أشارت إلى بلوغ العجز التجارى السلعى فى مصر ٥ر٢٣ مليار دولار فى حين بلغ العجز التجارى المصرى ٨ر٢٦ مليار دولار حسب الوكالة الأمريكيه لنفس العام . وبذلك تكون مصر قد استحوزت على أكثر من نصف اجمالى عجز دول الحوض مجتمعه . وبالمركز الثانى كينيا بعجز تجارى سلعى ١ر٦ مليار دولار . واثيوبيا بعجز تجارى ١ر٦ مليار دولار وتنزانيا بعجز تجارى ٤ مليار دولار . وأوغندا بعجز ٣ر٢ مليار دولار ورواندا بعجز ٨٨٩ مليون دولار . واريتريا بعجز ٥١٣ مليون وبورندى ٣٤٦ مليون دولار لقيمة العجز التجارى السلعى بها .

وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية عام ٢٠٠٨ أقصاها فى السودان بنسبة ١٣٢ ٪ تليها الكونغو الديموقراطية بنسبة ١٠٣ ٪ حسب البنك المركزى الكونغولى وباحتساب الواردات بطريقة فوب والتى يكون رقمها أقل مما لو تم احتسابها بطريقة سيف بادخال قيمة الشحن والتأمين للبضائع المستورده . أما حسب منظمة التجارة العالمية فتصل نسبة التغطية بالكونغو إلى ٣ر٩٦ ٪ . وكانت أقل نسبه لتغطية الصادرات للواردات فى ارتيريا بنسبة ٢ر٣ ٪ . تليها بورندى بنسبة ٢ر٤ ٪. وأثيوبيا بنسبة تغطيه ٨ر٢٠ ٪ وفى رواندا بنسبة ٩ر٢١ ٪ وتنزانيا ٩ر٤٢ ٪ لنسبة التغطيه وكينيا بنسبة ٩ر٤٤ ٪ وأوغندا ٢ر٤٨ ٪ وفى مصر بنسبة ٥ر٥٠ ٪ لنسبة تغطية الصادرات للواردات السلعيه عام ٢٠٠٨ . وبلغ

المتوسط العام بدول الحوض العشره لنسبة تغطية الصادرات للواردات ٩ر٥٥ ٪ .

التجارة السلعية لدول حوض النيل مع العالم ٢٠٠٧ – مليار دولار –

تجارة دول الحوض	الاجمالى	اتحاد أوربى	الصين	أمريكا	السعوديه	اليابان	الامارات	مصر	اسرائيل
صادرات	٣٦ر٩٩٣	١٢ر٧٢٦	٥ر٢٣٧	٣ر٠٩٢	١ر٣٣٩	٣ر٧٠٦	١ر٠١٤	٠ر٢٧٢	٠ر٢١٦
توزيع نسبى ٪	١٠٠٪	٣٧٪	١٤٪	٨٪	٣ر٣٪	١٠٪	٣٪	٠ر٧٪	٠ر٦٪
واردات	٦٤ر٢٩٧	٢١ر٠٣٣	٨ر٦٣٨	٦ر٥٦٨	٥ر٠٢٣	٢ر٤٠٥	٣ر٥٩٨	٠ر٧٩١	٠ر٣٢٥
توزيع نسبى ٪	١٠٠٪	٣٣٪	١٣٪	١٠٪	٨٪	٤٪	٦٪	١٪	٠ر٥٪
تجاره	١٠١ر٢٩٠	٣٤ر٧٥٦	١٣ر٨٧٥	٩ر٦٦٠	٦ر٣٧٢	٦ر١١١	٤ر٦١٢	١ر٠٦٣	٠ر٥٤١
توزيع نسبى ٪	١٠٠٪	٣٤٪	١٤٪	٩ر٥٪	٦٪	٦٪	٥٪	١٪	٠ر٥٪
عجز تجارى	– ٢٧ر٣٠٤	– ٧ر٢٠٧	– ٣ر٤٠١	– ٣ر٤٧٦	– ٣ر٦٩٤	١ر٣٠١	– ٢ر٥٨٤	– ٠ر٥٢٠	– ٠ر١٣٨
توزيع نسبى ٪	١٠٠٪	٢٧٪	١٢ر٥٪	١٣٪	١٣ر٥٪		٩ر٥٪	٢٪	٠ر٥٪

– يشير التوزيع النسبى للتجاره الخارجيه السلعيه لدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ . إلى استحواز دول الاتحاد الأوربى على النصيب الأكبر من تجارة دول حوض النيل الخارجيه السلعيه بنسبة ٣ر٣٤ ٪ . يليها الصين بنسبة ٧ر١٣ ٪ والولايات المتحده الأمريكيه بنسبة ٥ر٩ ٪ . والهند بنسبة ٧ ٪ والسعوديه بنسبة ٣ر٦ ٪ واليابان بنسبة ٦ ٪ ودولة الامارات العربية ٦ر٤ ٪ . ومصر بنسبة ١٪ واسرائيل بنسبة نصف بالمائه من الاجمالى . وباقى النسبة أى بأقل من ١٤ ٪ للتجاره الخارجيه مع دول الجوار الجغرافى الأفريقيه .

ومن أبرز دول الاتحاد الأوربى التى تتعامل تجاريا مع دول الحوض ألمانيا وهولندا وايطاليا وفرنسا وبلجيكا . أما التجارة مع دول الجوار الأفريقى فتختلف من دولة لأخرى فهى بالنسبة لتجارة كينيا تتركز فى التجارة مع أوغندا وتنزانيا وجنوب افريقيا . وفى حالة اثيوبيا تتركز تجارة الجوار مع جيبوتى والتى تشكل

المنفذ الوحيد لها على البحر الأحمر . وفى تنزانيا تتركز تجارة الجوار الجغرافى مع كينيا وجنوب افريقيا .

وتتركز تجارة الجوار الجغرافى فى أوغندا مع كينيا ورواندا وجنوب افريقيا . وفى الكونغو الديموقراطية تتركز تجارة الجوار مع زامبيا وجنوب افريقيا وزيمبباوى وكينيا . وفى رواندا تتركز تجارة الجوار مع أوغندا . وفى ارتيريا تتركز تجارة الجوار مع كينيا . وفى بورندى تتركز تجارة الجوار الجغرافى مع رواندا وكينيا وأوغندا .

واتجهت صادرات دول حوض النيل عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٧٪ من الاجمالى إلى دول الاتحاد الأوربى يليها الصين بنسبة ٢ر١٤ ٪ . ثم إلى اليابان بنسبة ١٠ ٪ والى الولايات المتحده الأمريكيه بنسبة ٤ر٨ ٪ والى الهند بنسبة ٣ر٧ ٪ والى السعوديه بنسبة ٣ر٣ ٪ . والى دولة الامارات العربيه بنسبة ٧ر٢ ٪ والى مصر بنسبة ٧ر٠ ٪ والى اسرائيل بنسبة ٦ر٠ ٪ . وباقى نسبة الصادرات السلعيه أى بأقل من ١٦ ٪ تتجه إلى دول الجوار الجغرافى الأفريقيه .

وهو ما يشير إلى التركز الذى تشكله دول الاتحاد الأوربى والذى يعود إلى الربط بين تلك الأسواق تاريخيا منذ مرحلة الاستعمار الأوربى لدول الحوض قبل الاستقلال . كما يشير إلى سعى الدول الكبرى خاصة الصين إلى الحصول على المواد الخام والمعادن الأفريقيه . كما نالت المنتجات الزراعيه اهتماما خارجيا خاصا كمواد خام لتصنيعها بدول الغرب ثم إعادة تصديرها للبلدان الناميه مره أخرى كمنتجات تامة الصنع .واستفادة الدول الغربيه من القيمة المضافه التى تمثلها عمليات التصنيع .

وجاءت دول الاتحاد الأوربى أيضا فى المقدمه بالنسبة لجهات قدوم الواردات السلعيه لدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ . بالاستحواز على نسبة ٧ر٣٢ ٪ من اجمالى

واردات دول الحوض السلعيه . تليها الصين بنسبة ٤ر١٣٪ ثم من الولايات المتحده بنسبة ٢ر١٠ ٪ ومن السعوديه بنسبة ٨ر٧ ٪ . ومن الهند بنسبة ٨ر٦ ٪ ومن الامارات العربيه بنسبة ٦ر٥ ٪ ومن اليابان بنسبة ٧ر٣ ٪ ومن مصر بنسبة ٢ر١ ٪ . ومن اسرائيل بنسبة نصف بالمائه وباقى نسبة الواردات السلعيه أى بأقل من ١٨ ٪ من دول الجوار الجغرافى الأفريقيه رغم صعوبات النقل . إلا أن طبيعة بعض الواردات مثل السلع الرأسمالية ووسائل النقل تحتم استيرادها من دول متقدمه .

واذا كانت السعوديه والامارات تمدان بعض دول الحوض بالنفط الخام بشكل رئيسى . فان باقى الدول الموردة تمد دول الحوض بكل المنتجات سواء الغذائية أو الهندسيه أو الآلات والمعدات ووسائل النقل . وتزايدت الواردات من الصين بالسنوات الأخيره للاستفاده من رخص المنتجات الصينيه التى تلاءم المستويات المعيشية المتدنيه لغالب سكان دول حوض النيل . إلى جانب التحسن الجزئى للصوره الذهنيه للصين فى بعض الدول من خلال ماتقدمه من مساعدات صحيه .

وهكذا حققت دول حوض النيل عجزا تجاريا مع كل تلك الدول عدا تحقيقها فائضا تجاريا مع اليابان . وكانت إستفادة دول الاتحاد الأوربى من العجز التجارى لدول الحوض هى الأكبر فى القيمه من بين دول العالم التى تعاملت معها تجاريا بنحو ٣ر٧ مليار دولار . يليها فى القيمه استفادة السعوديه بنحو ٧ر٣ مليار دولار والتى تمثل فائضا تجاريا بالنسبة للسعوديه .ثم استفادة الولايات المتحده ٥ر٣ مليار دولار كفائض تجارى لأمريكا . واستفادة الصين بنحو ٤ر٣ مليار دولار والامارات العربيه بنحو ٦ر٢ مليار واستفادة الهند بنحو ٦ر١ مليار دولار . أما اليابان فقد حققت دول الحوض معها فائضا تجاريا بلغ ٣ر١ مليار دولار نتيجة

تصدير المواد الخام من دول حوض النيل إليها .

- وخلال السنوات الأخيره زاد حجم التجارة بين دول حوض النيل وكلا من ايران وتركيا فى اطار سعيهما للاستفادة من الثروات الطبيعيه والمواد الخام بدول الحوض فى حيث تهدفان لأداء دورا إقليميا وتحقيقهما معدلات نمو تحتاج إلى واردات كبيره من المواد الخام التى تزخر بها دول الحوض . إلا أن قائمة الدول الخمسين الأكبر للصادرات أو الواردات التركيه عام ٢٠٠٨ لم تتضمن من بين دول حوض النيل سوى مصر بقيمة تجاره بلغت ١ر٢ مليار دولار . وبما يشير إلى تأخر مراكز دول الحوض فى حجم تجارتها مع تركيا عن المركز الخمسين لتجارة تركيا .

وبالنسبة لايران فقد اقتصرت بيانات التجارة الخارجيه المعلنه من جانب البنك المركزى الايرانى على الدول العشر الأبرز بالتجاره الخارجيه فقط . وكانت آخر بيانات تفصيليه للتجاره الخارجيه الايرانيه معلنه من قبل الجمارك الايرانيه تعود إلى عام ٢٠٠٥ . وهو العام الذى بلغت خلاله تجارة ايران مع دول حوض النيل ١٠٤ مليون دولار فقط . وهى التجارة التى توزعت مابين صادرات ايرانيه لدول الحوض بلغت ٧٣ مليون وواردات ايرانيه من دول الحوض بلغت ٣١ مليون . ومن المتوقع أن يكون حجم التجارة الايرانيه مع دول الحوض قد زاد خلال السنوات التاليه لتلك البيانات . فى ظل تنامى صور التعاون الايرانى معها .

- وفى عام ٢٠٠٨ زاد حجم تجارة الولايات المتحده مع دول حوض النيل إلى ١٠ر٦ مليار دولار . مقابل ٩ر٧ مليار دولار بالعام السابق بنمو ١٠ ٪ . وبلغت قيمة الصادرات الأمريكيه لدول الحوض ٧ر٤ مليار دولار مقابل ٦ر٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . وزادت قيمة الواردات الأمريكيه من دول حوض النيل العشره إلى ٣ر٣ مليار دولار مقابل ٣ر١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . ليصل الفائض

الأمريكى فى تجارتها مع دول الحوض إلى ١ر٤ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٥ر٣ مليار بالعام السابق وهو الفائض الذى يعد عجزا تجاريا بالنسبة لدول الحوض .

وتركزت التجارة الأمريكيه مع دول الحوض عام ٢٠٠٨ فى مصر التى استحوزت على نحو ٨ر٤ مليار دولار وهو مايمثل نسبة ٧٩ ٪ من اجمالى تجارة أمريكا السلعيه مع دول الحوض . بينما قل حجم التجارة الأمريكيه مع باقى دول الحوض التسع عن المليار دولار في أي منها .

وبلغ حجم التجارة الأمريكيه مع كينيا التى تنحدر منها أصول الرئيس الأمريكى أوباما إلى ٨١٨ مليون دولار ولعل وصول رئيس أمريكى من أصل كينى فى بداية عام ٢٠٠٩ يمكن أن يساهم فى زيادة حجم التجارة بين البلدين خلال فترة توليه . فى اطار الصورة الذهنية الايجابيه عن أمريكا خلال فترة تولى أوباما والتى ستستفيد منها السلع الأمريكيه . ووصل حجم التجارة الأمريكيه مع أثيوبيا ٤٥٤ مليون دولار رغم حجمها السكانى الكبير وهي التى تفتقد إلى الحدود البحريه .

و٣٩٦ مليون دولار للتجاره مع الكونغو الديموقراطية رغم الحجم السكانى الكبير لها . و٢٢٥ مليون دولار للتجاره مع تنزانيا . و١٤٨ مليون دولار فقط لقيمة التجارة الأمريكيه مع السودان نتيجة توتر العلاقات السياسية والتى دفعت الولايات المتحده لفرض عقوبات على الشركات الغربية التى تستثمر بالسودان . و١٤٢ مليون دولار لحجم التجارة مع أوغندا و٣٤ مليون دولار للتجاره مع رواندا . و١٥ مليون دولار للتجاره مع اريتريا وعشرة ملايين دولار لحجم التجارة السلعية الأمريكيه مع بورندى والتى ليست لها أية حدود بحريه .

◆◆◆

دول الحوض والكوميسا

- من بين ثمانية تجمعات اقتصاديه فى افريقيا انضمت مصر وثمانى من دول حوض النيل لمجموعة دول الكوميسا التسعة عشر . والتى تضمن دخول منتجات تلك البلدان فيما بينها بلا جمارك . وهى دول : كينيا واثيوبيا والسودان وأوغندا ورواندا والكونغو الديموقراطية وبورندى واريتريا . إلى جانب دول : جيبوتى وجزر القمر وليبيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبباوى .

وهكذا تضم الكوميسا كل دول حوض النيل عدا تنزانيا وهو مايوفر مجالا متاحا للتبادل التجارى فيما بين دول حوض النيل . مع الاستفادة من الاعفاءات الجمركية التى تتيحها الكوميسا والاجتماعات الدورية بين أعضاء الكوميسا لمناقشة أية معوقات للتجاره بين الدول الأعضاء إلى جانب إمكانية اتخاذ خطوات مستقبليه لتطوير شكل التعاون الاقتصادى .

وتجمع ثلاث بلدان من بين بلدان حوض النيل وهى : بورندى والكونغو الديموقراطية ورواندا بين عضوية مجموعة الكوميسا . وبين عضويه الإيكاس وهى الجماعة الاقتصاديه لدول وسط افريقيا والتى تضم ١١ بلدا تشمل أيضا : أنجولا والكاميرون وتشاد وافريقيا الوسطى والكونغو برازفيل وغينيا الاستوائيه والجابون وساوتومى وبرنسبى .

وبسبب الموقع الجغرافى الذى يحكم عضوية التجمعات الاقتصاديه الأفريقيه . فان دول الحوض التى تتركز فى شرق أفريقيا ليست منضمنه لباقى التجمعات الاقتصاديه الافريقيه . وهى مجموعة الايكواس والتى تمثل الجماعة الاقتصاديه

لدول غرب افريقيا وتضم ١٥ بلدا افريقيا ليس من بينها أى من بلدان حوض النيل التى لايقع أى منها بغرب افريقيا . ونفس الأمر لمجموعة سيماك والتى تمثل الجماعة الاقتصاديه والنقديه لوسط أفريقيا وتضم ست بلدانا افريقيه . ومجموعة سادك التى تضم خمس دول ومجموعة ويمو التى تضم ست دول افريقيه .

التجارة الدولية السلعية لدول الكوميسا – مليار دولار –

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
قيمة صادرات الكوميسا لدول العالم	٢٨ر٨	٣٧ر٥	٤٩ر١	٦٥ر٨	٨١ر٩	٩٧
اجمالى الصادرات العالمية	٦٤٩٢	٧٥٨٥	٩٢٢٠	١٠٤٨٥	١٢١١٣	١٣٩٥٠
نسبة الكوميسا بصادرات العالم	٠ر٤٪	٠ر٥٪	٠ر٥٪	٠ر٦٪	٠ر٧٪	٠ر٧٪
قيمة واردات الكوميسا من العالم	٣٦ر٩	٣٩ر٧	٥٠ر٥	٦٥ر٣	٧٢ر١	٨٨ر٥
اجمالى الواردات العالمية	٦٧٤٤	٧٨٦٣	٩٥٦٩	١٠٨٥٧	١٢٤٢٨	١٤٢٤٤
نسبة الكوميسا من واردات العالم	٠ر٥٪	٠ر٥٪	٠ر٥٪	٠ر٦٪	٠ر٦٪	٠ر٦٪
قيمة تجارة الكوميسا مع دول العالم	٦٥ر٧	٧٧ر٢	٩٩ر٦	١٣١ر١	١٥٤	١٨٥ر٥
اجمالى التجارة العالمية	١٣٢٣٦	١٥٤٤٨	١٨٧٨٩	٢١٣٤٢	٢٤٥٤١	٢٨١٩٤
نسبة الكوميسا من التجارة العالمية	٠ر٥٪	٠ر٥٪	٠ر٥٪	٠ر٦٪	٠ر٦٪	٠ر٧٪

– يتدنى نصيب دول الكوميسا التسعة عشر النسبى من التجارة الدولية السلعيه والذى بلغت نسبته ٠ر٧ ٪ عام ٢٠٠٧ كأعلى نسبة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ . كما بلغ النصيب النسبى لمجموعه الكوميسا من الصادرات السلعية الدولية عام ٢٠٠٧ نحو ٠ر٧ ٪ ومن الواردات السلعية الدولية ٠ر٦ ٪ . وبما يشير إلى أن الدول العشر الأخرى أعضاء الكوميسا – بخلاف دول حوض

النيل التسع الأعضاء بالكوميسا - محدودة التبادل التجارى السلعى الدولى . حيث لم تضف لنصيب دول الحوض مجتمعه سوى ٢ر٠ ٪ من التجارة الدولية و٣ر٠ ٪ بالصادرات الدولية وتكاد لا تضيف شيئا بالواردات السلعية الدولية .

إلا أنه من الملاحظ أنه فى عام ٢٠٠٧ وضمن جهات التصدير الرئيسيه لدول الكوميسا إلى دول العالم مجىء السعوديه بالمركز التاسع وتونس بالمركز العاشر بين الدول التى صدرت لها مجموعة الكوميسا . أما مع الجهات التى استوردت منها دول الكوميسا بنفس العام فقد جاءت السعوديه بالمركز الرابع والامارات العربية بالمركز الثامن . ولم ترد أية دول عربية أخرى ضمن المراكز العش ل لتجارة دول الكوميسا الخارجيه بنفس العام .

- وفى عام ٢٠٠٨ بلغت التجارة السلعيه لدول الكوميسا ٢٤٦ مليار دولار تمثل نسبة ٨ر٠ ٪ من اجمالى التجارة السلعية الدولية البالغه ٥ر٣٢ تريليون دولار . وتوزعت تجارة الكوميسا مابين صادرات سلعية بلغت ١ر١٢٦ مليار دولار تمثل نسبة ٨ر٠ ٪ من الصادرات السلعية الدولية البالغه ١ر١٦ تريليون دولار . وواردات سلعية لدول الكوميسا بلغت ٩ر١١٩ مليار دولار تمثل نسبة ٧ر٠ ٪ من الواردات السلعية الدولية البالغه ٤ر١٦ تريليون دولار . لتحقق مجموعة الكوميسا فائضا تجاريا سلعيا بلغ ٢ر٦ مليار دولار .

◆◆◆

التجارة الخدمية الدولية لدول الحوض

وفى التجارة الخدميه الدولية فقد أدى ارتفاع التجارة الخدمية المصريه إلى تحسن طفيف لنصيب دول الحوض من التجارة الخدميه الدولية . بالمقارنه لنصيبها المحدود من التجارة السلعيه الدولية . كما حققت دول الحوض فائضا مجمعا فى تجارتها الخدميه بعكس العجز التجارى المهيمن على تجارتها السلعيه . ويعمل غالب سكان دول الحوض بالقطاع الخدمى إلا أن تلك الخدمات يغلب عليها الطابع الحكومى حيث مازال نصيب القطاع الخاص بها هو الأقل .

وقد بلغ اجمالى التجارة الخدميه لدول الحوض عام ٢٠٠٨ نحو ٦ر٦١ مليار دولار . بنسبة ٨ر٠ ٪ من اجمالى التجارة الخدميه الدولية بنفس العام والبالغه ٣ر٧ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من التجارة الخدميه لدول الحوض بنحو ٤١ مليار دولار أى حوالى الثلثين من اجمالى تجارة دول الحوض الخدمية . تليها كينيا بنحو ٢ر٤ مليار دولار واثيوبيا ١ر٤ مليار دولار وتنزانيا ٦ر٣ مليار دولار . وبالمركز الخامس السودان بنحو ٣ر٣ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٩ر٢ مليار دولار .وأوغندا ٧ر١ مليار دولار . ورواندا ٣٨٥ مليون دولار وبورندى ١٧٦ مليون دولار. وفى المركز الأخير جاءت اريتريا بنحو ١٤٣ مليون دولار .

وجاء موقع التجارة الخدميه لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى للتجاره الخدميه عام ٢٠٠٨ ومن بين ١٧٤ دوله . مجيء مصر بالمركز الثامن والثلاثين دوليا . وكينيا بالمركز الواحد والتسعين وأثيوبيا بالمركز الثالث والتسعين وتنزانيا برقم ٩٧ . والسودان برقم ١٠٣ والكونغو الديموقراطية ١١٤ وترتيب أوغندا ١٢١ دوليا .

وترتيب رواندا ١٥٥ وبورندى ١٦٨ وترتيب اريتريا ١٧٢ دوليا .

وبلغت الصادرات الخدميه عام ٢٠٠٨ لدول الحوض ٣٣ مليار دولار . بنسبة ٩ر٠ ٪ من الصادرات الخدميه الدولية البالغه ٨ر٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من تلك الصادرات بنحو ٧ر٢٤ مليار دولار بحوالى ٧٥٪ من الاجمالى . تليها كينيا ٥ر٢ مليار دولار . وتنزانيا ٩ر١ مليار دولار واثيوبيا ٨ر١ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٨٢٨ مليون دولار . والسودان ٤٥٧ مليون دولار ورواندا ١٢٦ مليون دولار واريتريا بنحو ١١٨ مليون دولار . وفى المركز الأخير بورندى بنحو ثلاثة ملايين دولار لصادراتها الخدميه عام ٢٠٠٨ .

وتضمن موقع الصادرات الخدميه لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى للصادرات الخدميه عام ٢٠٠٨ مجيء مصر بالمركز الثالث والثلاثين دوليا . وكينيا بالمركز الثانى والثمانين وتنزانيا برقم ٩١ وأثيوبيا بالمركز الثالث والتسعين وأوغندا ١٢٢ والسودان برقم ١٣١ والكونغو الديموقراطية ١٣٣ وترتيب رواندا ١٥٨ وترتيب اريتريا ١٥٩ دوليا وبورندى ١٧٤ وهو المركز الأخير دوليا .

- وبلغت الواردات الخدمية لدول الحوض العشر ٦ر٢٨ مليار دولار بنسبة ٨ر٠٪ من الواردات الخدمية الدولية البالغة ٥ر٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر منها بنحو ٣ر١٦ مليار دولار أى أكثر من النصف . تليها السودان بنحو ٩ر٢ مليار دولار واثيوبيا ٤ر٢ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ١ر٢ مليار دولار . وكينيا ٧ر١ مليار دولار وتنزانيا ٦ر١ مليار دولار وأوغندا ٢ر١ مليار دولار ورواندا ٢٥٩ مليون دولار وبورندى ١٧٣ مليون دولار . وبالمركز الأخير اريتريا ٢٥ مليون دولار لوارداتها الخدميه عام ٢٠٠٨ .

وتضمن موقع الواردات الخدميه لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى

للـواردات الخدميـه عـام ٢٠٠٨ مجـىء مصر بـالمركز الحـادى والأربعـين دوليـا . والسودان برقم ٨٣ وأثيوبيا بالمركز الثامن والثمانين والكونغو الديموقراطية ٩٩ وكينيـا بـالمركز ١٠٣ وتنزانيـا بـرقم ١٠٤ وأوغنـدا ١١٢ وترتيـب رواندا ١٥٢ وبورندى ١٥٨ وترتيب اريتريا ١٧٤ دوليا وهو المركز الأخير دوليا .

وحققت ست دول عجزا تجاريا خدميا عام ٢٠٠٨ مقابل تحقيق أربع دول فائضا إلا أن قيمة الفائض كانت أكبر من قيمة العجز . حيث بلغ الفائض الخدمى لمصر ٨ر٤ مليـار دولار . ولكينيـا ٨٥٧ مليـون ولتنزانيـا ٣٠٤ مليـون دولار ولاريتريا ٩٣ مليون دولار . بينما كانت قيمة العجز التجارى الخدمى بالسودان ٢ر٤ مليـار دولار . وبـالكونغو الديموقراطيـة ١ر٣ مليـار وبأوغنـدا ٦٢٣ مليـون وبأثيوبيا ٦٠١ مليون دولار وفى بورندى ١٧٠ مليون دولار وبلغ العجز الخدمى فى رواندا ١٣٣ مليون دولار .

– وفى عام ٢٠٠٧ بلغ اجمالى التجارة الدولية الخدميه لـدول الحـوض ٨ر٥٠ مليار دولار . بنسبة ٨ر٠ ٪ من اجمالى التجارة الخدميه الدولية بنفس العـام والبالغـه ٦ر٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكـبر مـن التجارة الخدميه لدول الحوض بنحو ٨ر٣٢ مليار دولار أى حوالى الثلثين . تليهـا كينيـا بنحـو ٢ر٤ مليـار دولار وتنزانيـا ١ر٣ مليـار دولار . والسـودان ١ر٣ مليـار دولار وفى المركـز الخامس اثيوبيا ٩ر٢ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٢ر٢ مليار دولار .

وأوغندا ٦ر١ مليار دولار . وبورندى ٤٥١ مليون دولار ورواندا ٣٨٥ مليـون دولار . وفى المركـز الأخـير جـاءت اريتريـا بنحـو ١٤٣ مليـون دولار فقـط لقيمـة تجارتها الدولية الخدميه رغم شواطئها الممتده على سـاحل البحـر الأحمـر والتـى كـان من الممكن أن ترفع من خدمات النقل البحرى بها سـواء للتجـاره المحليـة أو لـدول

الجوار التى ليس لها سواحل بحريه مثل أثيوبيا . إلا أن علاقتها المتوتره مع اثيوبيا قللت من إمكانية تلك الاستفاده إلى جانب اعتماد اثيوبيا بشكل رئيسى على موانىء جيبوتى على البحر الأحمر فى تجارتها الخارجيه .

وبلغت الصادرات الخدميه عام ٢٠٠٧ لدول الحوض ٧ر٢٦ مليار دولار . بنسبة ٨ر٠ ٪ من الصادرات الخدميه الدولية البالغه ٢٦ر٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من تلك الصادرات بنحو ٧ر١٩ مليار دولار بحوالى ٧٤ ٪ من الإجمالى المجمع . تليها كينيا ٧ر٢ مليار دولار . وتنزانيا ٧ر١ مليار واثيوبيا ١ر١ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٣٩٣ مليون دولار . والسودان ٢١١ مليون دولار وبورندى ١٧٩ مليون . ورواندا ١٢٦ مليون دولار وفى المركز الأخير اريتريا بنحو ١١٨ مليون دولار لصادراتها الخدميه .

واذا كانت نوعية الصادرات السلعيه كمواد الخام قد أتاحت لدول الحوض مكانا على خريطة الصادرات السلعية الدولية . فان السياحه وخدمات النقل كان لهما الفضل فى تحقيق الصادرات الخدميه لدول الحوض موارد جيده . ولأن معظم نوعيات التجارة الدولية بالخدمات تحتاج إلى مستوى أفضل من ناحية العمالة المؤهله ونظم الاتصالات والموارد الماليه . فقد انخفض نصيب دول الحوض فى باقى صادرات الخدمات الأخرى مثل التشييد حيث لاتوجد الامكانات التى تؤهل غالب شركاتها للتشيد للعمل خارج بلادها . وفى الخدمات المصرفيه فان العلاقات الدولية لتلك البنوك المحليه ليست كبيرة الحجم . ونفس الأمر لخدمات التأمين والاستشارات والخدمات البيئيه أو الصحيه . فغالب دول الحوض ليست مؤهلة لتقديم خدمات صحيه تستطيع المنافسه ومن هنا يفضل بعض الأغنياء العلاج خارج أفريقيا .

وبلغت الواردات الخدمية لدول الحوض العشر ٢٤ مليار دولار بنسبة ٨ر٠ ٪ من الواردات الخدمية الدولية البالغة ١ر٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر منها بنحو ١ر١٣ مليار دولار أى أكثر من النصف . تليها السودان بنحو ٨٥ر٢ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٨ر١ مليار دولار واثيوبيا ٧ر١ مليار دولار . وكينيا ٥ر١ مليار دولار وتنزانيا ٤ر١ مليار دولار وأوغندا ٢ر١ مليار دولار وبورندى ٢٧٢ مليون دولار . ورواندا ٢٥٩ مليون وبالمركز الأخير اريتريا ٢٥ مليون دولار لوارداتها الخدميه .

وتسببت نسب الفقر العالية بمعظم دول الحوض فى قلة استهلاك السكان للخدمات المختلفه . وبالتالى قلت وارداتها الخدميه فقليل من السكان من يستطيعون للسفر للخارج للسياحه إلا لأداء طقوس دينيه مثل الحج والعمره بالنسبة للمسلمين منهم . كما يؤثر الفقر على ضعف استيراد الخدمات الصحيه من خلال السفر للخارج للعلاج . أو للتعليم على نفقة الأسر خارج البلاد أو شراء برامج الكمبيوتر الأصليه ونحو ذلك من صور استيراد الخدمات .

وبعكس العجز التجارى السلعى الذى خيم على معظم دول الحوض . فقد تحسن الأمر جزئيا بالميزان الخدمى لدول الحوض والذى حقق فائضا اجماليا بلغ ٦ر٢ مليار دولار . نتيجة تحقيق أربع دول فائضا مقابل ست دول حققت عجزا . إلا أن كبر حجم الفائض الخدمى المصرى قد حسم الأمر لتحقيق الميزان الخدمى لدول الحوض المجمع فائضا . حيث بلغ الفائض المصرى الخدمى ٦ر٦ مليار دولار . إلى جانب فائض خدمى بكينيا بنحو ٢ر١ مليار وفى تنزانيا فائضا بنحو ٢٥١ مليون وفى اريتريا فائضا خدميا بنحو ٩٣ مليون دولار .

وعلى الجانب الأخر بلغت قيمة العجز بالميزان التجارى الخدمى بدول العجز

٦ر٢ مليار دولار كعجز خدمي بالسودان و٤ر١ مليار دولار للعجز التجارى الخدمى بالكونغو الديموقراطية و٦٧٦ مليون دولار للعجز الخدمى بأوغندا . و٥٨٥ مليون دولار للعجز الخدمى فى أثيوبيا و١٣٣ مليون دولار للعجز الخدمى فى رواندا . و٩٣ مليون دولار فى بورندى لقيمة العجز التجارى الخدمى بها .

- وتتنوع أنماط الخدمات مابين السياحة والنقل بأنواعه البرى والبحرى والجوى وخدمات التمويل والتأمين وخدمات التشييد والاتصالات والاستشارات القانونيه والمحاسبيه والخدمات الصحية والبيئية والتعليميه والثقافيه والرياضيه . إلا أنه لاتتوافر بيانات تفصيليه عن حجم تلك الخدمات بمعظم تلك الدول فيما عدا النشاط السياحى والبنوك والتى توجد بيانات عنها .

التوزيع النسبى لنوعيات الصادرات الخدميه بدول الحوض ٢٠٠٧ - ٪ -

دول حوض النيل	النقل ٪	السياحه ٪	تامين وخدمات تمويليه ٪	كمبيوتر واتصالات وخدمات تجاريه أخرى ٪
مصر	٣٥ر٣	٤٧ر٣	٩ر٠	١٦ر٥
السودان	٣ر١	٧٦ر٦	٧ر٩	١٢ر٤
كينيا	٥١ر٧	٤١ر٨	٣ر٠	٦ر٢
أثيوبيا	٦١ر٩	١٤ر٩	٤ر٩	١٨ر٣
تنزانيا	١٩ر٨	٦١ر٩	١ر٦	١٦ر٦
أوغندا	٣ر١	٧٣ر٦	٧ر٥	١٥ر٨
الكونغو الديموقراطيه	٥ر٦	٣ر٠	٠	٩٤ر١
رواندا	٢٨ر٥	٥١ر٨	٧ر٠	١٩
ارتيريا	٧٠ر٤	٣ر١	١	٢٦ر٥
بورندى	٢١ر٢	٢٠ر٢	٠	٥٨ر٥

- يشير التوزيع النسبى لنوعيات الصادرات الخدميه بدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ إلى تفوق النصيب النسبى لصادرات السياحة ببعض البلدان مثل مصر وتنزانيا وأوغندا من اجمالى الصادرات الخدميه . بينما تفوق النصيب النسبى لصادرات خدمات النقل بأنواعه فى دول أخرى مثل أثيوبيا وبورندى . وتدنى نصيب صادرات خدمات التأمين والخدمات التمويليه فى كل البلدان . حيث تتطلب مستوى مرتفع من المهارات للعاملين بتلك القطاعات ومستوى جيد من نظم الاتصالات والمعلومات . وكلما تدنى المستوى الاحصائى لتحديد قيمة كل نوع من أنواع الخدمات . كلما زادت نسبة الخدمات الأخرى من صادرات الخدمات كما هو الحال فى الكونغو الديموقراطية .

التوزيع النسبى لنوعيات الواردات الخدميه بدول الحوض ٢٠٠٧ ٪

دول حوض النيل	النقل ٪	السياحه ٪	تامين وخدمات تمويليه ٪	كمبيوتر واتصالات وخدمات تجاريه أخرى ٪
مصر	٤٦	١٨ر٧	١٠ر٤	٢٤ر٩
السودان	٤٥ر٦	٥١ر٤	٠ر٣	٢ر٧
كينيا	٦٣ر٨	٢٠ر٧	٦ر٦	٢٢ر١
أثيوبيا	٦٤ر٧	٦ر٢	٤ر١	٢٥ر١
تنزانيا	٣٤ر١	٤٥ر٣	٥ر٤	١٥ر٢
أوغندا	٥٣ر٨	٩ر٧	٦ر٩	٢٩ر٦
الكونغو الديموقراطيه	٤٤ر٥	١	٠	٤٩ر٦
رواندا	٣٣ر٢	٢٦ر٧	٠ر٧	٣٩ر٤
ارتيريا	١ر٦	٦ر٩	٠ر٣	٩٣ر١
بورندى				

- يشير التوزيع النسبى لنوعيات للواردات الخدميه بدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ إلى تفوق النصيب النسبى الواردات السياحية ببعض البلدان مثل السودان وبورندى وتنزانيا من اجمالى الصادرات الخدميه . بينما تفوق النصيب النسبى لواردات خدمات النقل بأنواعه فى دول أخرى مثل مصر وكينيا وأوغندا والكونغو الديموقراطية ورواندا . وتدنى نصيب واردات خدمات التأمين والخدمات التمويليه فى كل البلدان خاصة فى البلدان قليلة التجارة الدولية .

التجارة الدولية الخدميه لدول الكوميسا – مليار دولار –

الصادرات والواردات الخدميه	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صادرات الكوميسا الخدميه لدول العالم	١٣ر٣	١٣ر٨	١٦	٢٠ر٥	٢٢	٢٤ر٤
اجمالى الصادرات الخدميه العالمية	١٤٨٢	١٥٩٤	١٨٢٩	٢٢١٠	٢٤٧٣	٢٧٧٨
نسبة الكوميسا من صادرات العالم الخدميه	٠ر٩ ٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪
واردات الكوميسا الخدميه من العالم	١٣ر١	١٣ر٥	١٣ر٧	١٧	٢١ر٤	٢٤ر٢
اجمالى الواردات الخدميه العالمية	١٤٧٠	١٥٦٧	١٧٧٧	٢١١٧	٢٣٥١	٢٦٢٠
نسبة الكوميسا من واردات العالم الخدميه	٠ر٩٪	٠ر٩٪	٠ر٨٪	٠ر٨٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪
تجارة الكوميسا الخدميه مع دول العالم	٢٦ر٤	٢٧ر٣	٢٩ر٧	٣٧ر٥	٤٣ر٤	٤٨ر٦
اجمالى التجارة العالمية الخدميه	٢٩٥٢	٣١٦١	٣٦٠٦	٤٣٢٧	٤٨٢٤	٥٣٩٨
نسبة الكوميسا من التجارة العالمية	٠ر٩٪	٠ر٩٪	٠ر٨٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪	٠ر٩٪

- يكاد يكون النصيب النسبى لدول الكوميسا التسعة عشر من التجارة الخدميه الدولية ثابتا عند نسبة ٩ر٠ ٪ مابين عامى ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ بسبب النشاط الخدمى فى مصر وكينيا وتنزانيا والسودان وكلها ضمن دول حوض النيل . بينما لم يكن هناك إسهاما ملموسا لباقى دول الكوميسا العشر الأخرى فى التجارة الخدمية الدولية . ولم يختلف الأمر من حيث النصيب النسبى لدول الكوميسا بالصادرات أو الواردات الخدميه الدولية والذى بلغ أيضا ٩ر٠ ٪ مابين عامى ٢٠٠١- ٢٠٠٦ .

وفى عام ٢٠٠٨ بلغت التجارة الدولية الخدميه لدول الكوميسا ٤ر٧٠ مليار دولار تمثل نسبة ١ ٪ من اجمالى التجارة الخدميه الدولية البالغه ٣ر٧ تريليون دولار . وتوزعت تجارة الكوميسا مابين صادرات خدميه بلغت ٣ر٣٦ مليار دولار تمثل نسبة ١ ٪ من الصادرات الخدميه الدولية البالغه ٨ر٣ تريليون دولار . وواردات خدميه لدول الكوميسا بلغت ١ر٣٤ مليار دولار تمثل نسبة ١ ٪ من الواردات الخدميه الدولية البالغه ٥ر٣ تريليون دولار . لتحقق مجموعة الكوميسا فائضا تجاريا خدميا بلغ ٢ر٢ مليار دولار .

◆◆◆

السياحة الدولية بدول الحوض

كانت السياحة الدولية من أبرز موارد تجارة الخدمات الدولية بدول الحوض عام ٢٠٠٨ . حيث تشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى بلوغ عدد السياح الواصلين إلى مصر ١٢ر٢٩٦ مليون سائح والى أوغندا ٨٤٤ ألف سائح والى تنزانيا ٧٥٠ ألف سائح والى اثيوبيا ٣٣٠ ألف سائح . ليصل نصيب الدول الأربعه ١ر٥ ٪ من اجمالى عدد السياح الواصلين بالعالم خلال العام والبالغ ٩٢٢ مليون سائح .

وزاد عدد السياح بالدول الأربعه فى عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو ٣١ر٥ ٪ فى أوغندا مما جعلها تتخطى تنزانيا فى الترتيب . وزاد بمصر بنمو ١٦ ٪ وبتنزانيا بنمو ٨ ٪ وزاد عدد السياح الواصلين بأثيوبيا بنمو ٦ ٪ . ولم تذكر بيانات منظمة السياحة العالمية أية دول أخرى من دول الحوض فى تقريرها عن السياحه العالمية عام ٢٠٠٨ .

وفى قائمة أكبر الدول استقبالا للسياحة عام ٢٠٠٨ لم ترد من بين دول الحوض سوى مصر التى احتلت المركز الحادى والعشرين بين دول العالم . كما شغلت مصر المركز الخامس والعشرين بين أكثر الدول بالعائدات السياحيه بنفس العام بقيمة ١٢ر٣ مليار دولار . كما شغلت مصر المركز التاسع عشر بين أكثر الدول انفاقا لمواطنيها على السياحة خارجها بقيمة ٢ر٩ مليار دولار .

- وتشير بيانات السياحه بدول حوض النيل خلال عام ٢٠٠٧ إلى بلوغ النصيب النسبى لدول الحوض - عدا رواندا التى لم ترد لها بيانات - ١ر٦ ٪ من السياحة الواصله إلى أنحاء العالم بنصيب ١٤ر٦٥٣ مليون سائح من اجمالى ٩١١ر٥ مليون سائح بالعالم . وبلغت الايرادات السياحيه للسياح الواصلين - فيما عدا

الكونغو الديموقراطية - ١٤ر٤ مليار دولار بنسبة ١ر٤ ٪ من اجمالى الايرادات السياحيه الدولية البالغه ١ تريليون و٢٨ مليار دولار . وعلى الجانب المقابل فقد بلغت قيمة مدفوعات السياحة العكسيه الخارجه من دول الحوض - فيما عدا الكونغو الديموقراطية واريتريا - ٧٧٣ر٥ مليار دولار بنسبة ٦ر٠ ٪ من اجمالى المدفوعات للسياحة العكسية الدولية .

وفى عدد السياح الواصلين عام ٢٠٠٧ تصدرت مصر بنحو ٦١٠ر١٠ مليون سائح نظرا لما لديها من تنوع فى المنتجات السياحيه الثقافيه والأثريه والشاطئيه والمؤتمرات . تليها كينيا بنحو ٦٤٤ر١ مليون سائح بما لديها من تنوع سياحى خاصة بمناطق الغابات . وتنزانيا ٦٩٢ ألف سائح وأوغندا ٦٤٢ ألف سائح والسودان ٤٣٦ ألف سائح وأثيوبيا ٣٠٣ ألف سائح وبورندى ٢٠١ ألف واريتريا ٧٨ ألف والكونغو الديموقراطية ٤٧ ألف سائح .

أما فى السياحة العكسية لعام ٢٠٠٧ الخارجه من دول الحوض فقد تصدرت مصر أيضا بنحو ٥٣١ر٤ مليون سائح تمثل السياحة الدينيه لأداء الحج والعمره جانبا كبيرا منها . وبلغ عدد السياح الخارجين من أوغندا ٢٧٢ ألف سائح .

وبالنسبة للايرادات السياحيه خلال ٢٠٠٧ فقد تصدرت مصر بنحو ٣٢٧ر١٠ مليار دولار تليها كينيا بنحو ٥٠٧ر١ مليار دولار ثم تنزانيا ٠٥٣ر١ مليار دولار . واثيوبيا ٧٩٢ مليون دولار وفى المركز الخامس أوغندا بنحو ٣٥٩ مليون دولار . ثم السودان ٢٦٢ مليون دولار ورواندا ٦٦ مليون دولار واريتريا ٦٠ مليون دولار وفى المؤخرة بورندى بنحو ٢ مليون دولار فقط .

أما مدفوعات السياحة العكسيه فقد تصدرتها مصر أيضا بنحو ٨٨٦ر٢ مليار دولار . يليها السودان بنحو ٤٧٧ر١ مليار دولار ثم تنزانيا بنحو ٦٦٦ مليون

دولار وكينيا ٢٦٢ مليون دولار . وأثيوبيا ١٠٧ مليون دولار وبورندى ١٠٦ مليون دولار ورواندا ٦٩ مليون دولار لمدفوعات السياحة العكسية عام ٢٠٠٧.

وكان الفارق بين الايرادات السياحيه والمدفوعات السياحيه موجبا فى معظم بلدان حوض النيل . حيث بلغ الفارق الموجب ٧ر٤٤١ مليار دولار فى مصر . و١ر٢٤٥ مليار دولار بكينيا و٦٨٥ مليون دولار بأثيوبيا و٣٨٧ مليون دولار فى تنزانيا و١٥٩ مليون دولار فى أوغندا . وعلى العكس كان الفرق بين ايرادات ومدفوعات السياحه سالبا فى ثلاث دول أخرى . حيث بلغ ١ر١٨٥ مليار دولار بالسودان و١٠٤ مليون دولار فى بورندى و٣ مليون دولار فى رواندا كفرق سالب بين الايرادات والمدفوعات السياحيه خلال العام .

وفيما يخص نسبة ايرادات السياحه إلى اجمالى الصادرات الخدميه خلال عام ٢٠٠٧ . فقد كانت أعلى نسبة لها فى اثيوبيا بنسبة ٨ر٢٩ ٪ تليها تنزانيا بنسبة ٧ر٢٦٪ . تليها مصر بنسبة ٣ر٢٣ ٪ ثم كينيا بنسبة ١ر٢٢ ٪ ورواندا ٢ر١٨ ٪ وأوغندا ٤ر١٦ ٪ . وكانت أقل النسب فى بورندى بنسبة ٧ر٢ ٪ وفى السودان بنسبة ٨ر٢ ٪ لنسبة الايرادات السياحيه لاجمالى الصادرات الخدمية للدولة .

وعلى الجانب الآخر كانت أعلى نسبة للمدفوعات السياحية إلى اجمالى قيمة الواردات الخدميه عام ٢٠٠٧ فى بورندى بنسبة ٤ر٢٤ ٪ . تليها السودان بنسبة ٩ر١٣ ٪ ثم تنزانيا بنسبة ٥ر١٠ ٪ ورواندا بنسبة ٦ر٧ ٪ . ومصر بنسبة ٤ر٥ ٪ وأوغندا ٨ر٤ ٪ وكينيا ٧ر٢ ٪ وأثيوبيا ٥ر١ ٪ لنسبة المدفوعات السياحيه لاجمالى الواردات الخدميه للدولة .

- وبالنسبة للنشاط السياحى حسب أرقام ٢٠٠٦ فقد بلغ النصيب النسبى لدول الحوض العشر ٥ر١ ٪ من عدد السياح الواصلين بالعالم بنصيب ٧ر١٢

مليون سائح . من اجمالى ٨٥١ مليون سائح على مستوى العالم . كما بلغ نصيبها من الايرادات السياحية الدولية ٣ر١ ٪ بنصيب ٥ر١١ مليار دولار من اجمالى ٨٨٨ مليار دولار .

وتتركز السياحة الوارده فى مصر تليها كينيا بشكل واضح حيث بلغ عدد السياح الواصلين لمصر ٦٤٦ر٨ مليون سائح خلال العام و لكينيا ٥٣٦ر١ مليون سائح . بينما انخفض العدد فى باقى دول الحوض عن المليون سائح ليصل عدد السياح الواصلين إلى ٦٢٢ ألف فى تنزانيا ٠ و٥٣٩ ألف سائح بأوغندا و٣٢٨ ألف سائح بالسودان و٢٩٠ ألف سائح بأثيوبيا و٢٠١ ألف سائح ببورندى ٠ و١٠٤ ألف سائح برواندا و٧٨ ألف سائح باريتريا و٦١ ألف سائح واصل بالكونغو الديموقراطية .

وانعكس ذلك التركز على الدخل السياحى عام ٢٠٠٦ حيث استأثرت مصر بالنصيب الأكبر بنحو ٨ر١ مليار دولار خاصة مع قدوم السياحة العربية الأعلى إنفاقا بعكس الانفاق المحدود من جانب سياح الدول الشرقيه وسياحة الشارتر القادمه من دول الغرب . تليها كينيا بنحو ٢ر١ مليار دولار ثم قل نصيب باقى الدول بالدخل السياحى عن المليار دولار . ليصل الدخل السياحى إلى ٩٥٠ مليون دولار فى تنزانيا و٦٣٩ مليون دولار بأثيوبيا و٣٥٦ مليون دولار بأوغندا .

وبلغ الدخل السياحى ١٢٦ مليون دولار بالسودان و٦٠ مليون دولار باريتريا و٣١ مليون دولار برواندا ٠ و٣ مليون دولار بالكونغو الديموقراطية ومليونى دولار فقط فى بورندى . وهو مايشير إلى ضعف إنفاق السياح الواصلين فى بعض بلدان الحوض خاصة القادمين من دول الجوار الجغرافى . والذين قد يكون الغرض من قدومهم الدراسة أو العلاج أو العمل أحيانا إلا أنه لأغراض إحصائيه بموانىء

الوصول يتم احتسابهم كسياح مما يزيد من عدد السياح .

وكان النصيب النسبى للايرادات السياحيه من اجمالى قيمة الصادرات الخدميه فى عام ٢٠٠٦ بنسبة ٣٠ ٪ فى تنزانيا ٠ و٢٩ ٪ فى اثيوبيا و٢٤ ٪ فى أوغندا و٢٢ ٪ بمصر وبنسبة ٢٠ ٪ بكينيا و١١ ٪ برواندا ٠ بينما تنخفض النسبة إلى ٢ ٪ فقط فى كلاً من السودان وبورندى . و تصل إلى أقل من ١ ٪ بالكونغو الديمقراطية وذلك لنسبة ايرادات السياحه من اجمالى الصادرات الخدميه بها .

- وعلى الجانب الآخر فهناك سياحة خارجه من دول الحوض بلغ عددها عام ٢٠٠٦ نحو ٣ر٤ مليون سائح بنسبة ٣ر٠ ٪ من عدد السياح الخارجين دوليا . وأنفق هؤلاء السياح خارج بلادهم ٤ر٩ مليار دولار . وكان أكثر هؤلاء من مصر بنحو ٢ر٧ مليون سائح ومن أوغندا ٢٥٤ ألف سائح ٠ ومن السودان ١٩٥ ألف سائح ومن تنزانيا ١٥٧ ألف سائح ومن أثيوبيا ١٢٠ ألف سائح ٠ ومن بورندى ٣٦ ألف سائح . ولم تتوافر بيانات بتقارير البنك الدولى عن عدد السياح الخارجين من دول كينيا و الكونغو الديموقراطية ورواندا وارتيريا خلال العام .

وبلغت قيمة انفاق السياحه الخارجه عام ٢٠٠٦ فى مصر ٢ر٢ مليار دولار ومن السودان ١ر٤ مليار دولار ٠ ومن تنزانيا ٥٧١ مليون دولار ومن أوغندا ٢١٠ مليون دولار ومن كينيا ١٧٨ مليون دولار ٠ ومن بورندى ١٢٦ مليون دولار ومن أثيوبيا ٩٧ مليون دولار . ومن الكونغو الديموقراطية ٩٣ مليون دولار ومن رواندا ٣٥ مليون دولار لقيمة مدفوعات السياحة الخارجه .

وشكلت المدفوعات السياحيه نسبة قليله من اجمالى مدفوعات الواردات الخدميه لدول الحوض . حيث كانت أعلى نسبة لمدفوعات السياحه إلى اجمالى الواردات الخدميه ببورندى بنسبة ٢٨ ٪ وبالسودان ١٤ ٪ تليها تنزانيا ١١ ٪ ٠

و١٠ ٪ بالكونغو الديموقراطية بينما انخفضت النسبة إلى ٥ر٦ ٪ بأوغندا والى ٥ ٪ فى كلا من مصر ورواندا . والى ٢ ٪ بكلا من كينيا واثيوبيا وذلك لنسبة مدفوعات السياحة إلى اجمالى الواردات الخدميه .

وظل صافى السياحة موجبا فى كل دول الحوض عام ٢٠٠٦ بالنسبة لعدد السياح حيث زاد عدد السياح الواصلين عن الخارجين منها . أما من حيث الايرادات السياحيه فقد زادت قيمة الايرادات السياحيه عن المدفوعات السياحيه فى كلا من مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا واثيوبيا . بينما شهدت أربع دول انخفاض الايرادات السياحيه بها عن المدفوعات السياحيه بها وهى : السودان وبورندى ورواندا والكونغو الديموقراطية .

وهو مايرجع إلى ارتفاع مستوى انفاق الشرائح الغنية الخارحة للسياحه . بعكس انخفاض مستوى إنفاق السياح الواصلين لتلك الدول . حيث يخرج الأغنياء بالدول الفقيره للسياحة بالدول المتقدمة . فى حين تتجه أفواج من الشرائح متوسطة الدخل بالدخل المتقدمة للسياحة بالدول الفقيره لما لديها من آثار أو شواطىء أو غابات .

◆◆◆

التحويلات الخارجيه لدول الحوض

تأخذ التحويلات الخارجيه أحد شكلين أولهما تحويلات وارده من أبناء القطر العاملين بدول أخرى إلى أسرهم . وثانيهما المنح والمعونات الدولية القادمه من دول أو من منظمات دولية أو اقليميه . وخلال عام ٢٠٠٧ بلغ حجم التحويلات الوارده لدول حوض النيل العشره بنوعيها الخاصة والعامة ٢٠ر٩ مليار دولار . مقابل ٢ر٥ مليار دولار للتحويلات الخارجه منها بنفس العام . ليصل صافى التحويلات إلى ١٨ر٤ مليار دولار .

واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من صافى التحويلات بنحو ٨ر٣ مليار دولار . تليها اثيوبيا بنصيب ٣ر٤ مليار دولار ثم كينيا ٢ر١ مليار دولار . وأوغندا ١ر٥ مليار دولار . والكونغو الديموقراطية ١ر٤ مليار دولار وتنزانيا ٦١٦ مليون دولار ورواندا ٤١٣ مليون دولار . واريتريا ٣٥٣ مليون دولار والسودان ٢٠٤ مليون دولار وبورندى ٨١ مليون دولار لحجم صافى التحويلات .

وشكلت المعونات الجانب الأكبر من تلك التحويلات فى معظم دول الحوض فيما عدا مصر التى تشكل تحويلات العاملين المصريين بالخارج النصيب الأكبر من التحويلات بها سواء من الدول العربية الخليجيه أو من الدول الغربيه .

وفى عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة تحويلات العماله المتدفقه إلى داخل بلدان حوض النيل ٧ر٦٥٦ مليار دولار إلى مصر . تليها السودان بنحو ١ر٧٦٩ مليار دولار وكينيا بنحو ١ر٥٨٨ مليار دولار .وأوغندا ٨٤٩ مليون دولار وأثيوبيا ٣٥٩ مليون دولار ورواندا ٥١ مليون دولار وتنزانيا ١٤ مليون دولار لقيمة تحويلات العمالة الوارده للداخل .

وفى المقابل كانت قيمة تحويلات العاملين الخارجه من دول حوض النيل فى عام ٢٠٠٧ نحو ٣٦٤ مليون دولار من أوغندا . و ١٨٠ دولار من مصر و٦٨ مليون دولار من رواندا . و١٦ مليون دولار من كينيا و١٥ مليون دولار من أثيوبيا . ومن السودان ٢ مليون دولار لقيمة تحويلات العمالة الأجنبيه بها إلى بلدانها الأصليه .

- وخلال عام ٢٠٠٦ بلغت قيمة تحويلات العاملين بالخارج من أبناء دول الحوض إلى دولهم الأصليه ٨ر٨ مليار دولار. كان أكثرها لمصر بنصيب ٣ر٥ مليار دولار . تليها السودان ٢ر١ مليار دولار وكينيا ١ر١ مليار دولار . وأوغندا ٨١٤ مليون دولار وأثيوبيا ١٧٢ مليون فقط والكونغو الديموقراطية ١٢٢ مليون دولار ورواندا ٢١ مليون دولار . وفى المقابل بلغت قيمة تحويلات العاملين الأجانب المشتغلين بدول الحوض إلى بلادهم بنفس العام ٥٧٥ مليون دولار . لتحقق دول الحوض فائضا بتحويلات العاملين بلغ ٢ر٨ مليار دولار .

وبلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلى بدول الحوض عام ٢٠٠٦ نسبة ٧ر٥ ٪ فى أوغندا . و٥ ٪ بمصر ونسبة ١ر٣ ٪ بالسودان و٣ر١ ٪ بأثيوبيا و٨ر٠ ٪ برواندا و١ر٠ ٪ . بتنزانيا لنسبة تحويلات العاملين بالخارج من أبناء الدولة إلى الناتج المحلى الاجمالى لها .

◆◆◆

المعونات الدولية لدول حوض النيل

فى عام ٢٠٠٧ زادت المعونات الدولية لدول الحوض إلى ٥ر١٣ مليار دولار مقابل ٤ر١٢ مليار بالعام السابق . وبلغ النصيب النسبى لمعونات دول حوض النيل العشرة ١ر١٣ ٪ . من اجمالى المعونات التى قدمتها دول لجنة معونات التنمية الدولية الاثنى والعشرين والبالغه ٥ر١٠٣ مليار دولار خلال العام . وتصدرت تنزانيا دول المعونات على مستوى دول الحوض بنصيب ٨١١ر٢ مليار دولار حتى أنها احتلت المركز الثالث على مستوى العالم فى حجم المساعدات بعد العراق وأفغانستان . رغم أنها ليست الأكثر فى عدد السكان أو الأعلى فى نسبة الفقر بين الدول المتلقيه للمعونه .

تليها اثيوبيا ٤٢٢ر٢ مليار دولار . والسودان ١٠٤ر٢ مليار دولار وأوغندا ٧٢٨ر١ مليار دولار وفى المركز الخامس كينيا بنصيب ٢٧٥ر١ مليار دولار . والكونغو الديموقراطية ٢١٧ر١ مليار ومصر ٠٨٣ر١ مليار دولار ورواندا ٧١٣ مليون دولار . وبورندى ٤٦٦ مليون دولار وفى المركز الأخير اريتريا بنحو ١٥٥ مليون دولار وهى الدولة الأقل سكانا أيضا بين دول حوض النيل .

والملاحظ أن ست من دول حوض النيل قد شغلت مواقع متقدمه بين دول العالم المتلقاه للمعونه خلال عام ٢٠٠٧ . وهو ما يضيف جوا من الغموض حول أغراض تلك المعونات . وإن كان مبرر الجفاف الذى تعرضت له بعض دول الحوض خاصة الواقعه فى منطقة الأمطار الموسميه سببا قائما يبرر كبر حجم المساعدات . حيث جاءت تنزانيا بالمركز الثالث دوليا رغم بلوغ سكانها ٤٠ مليون نسمه بالمقارنه لدول فقيره أعلى فى عدد السكان حصلت على معونات أقل فى القيمه

مثل بنجلاديش . كما بلغت نسبة الفقر فى تنزانيا ٧ر٣٥ ٪ ليصل عدد الفقراء حوالى ٤ر١٤ مليون شخص وهو عدد أقل من عدد فقراء دول أخرى حصلت على معونات أقل مثل باكستان .

وجاءت أثيوبيا بالمركز الخامس دوليا فى قيمة المعونه حيث بلغت نسبة الفقر بها ٢ر٤٤ ٪ ليصل عدد الفقراء إلى ٣٥ مليون شخص وهو مايرتبط بالهطول الموسمى للأمطار مما يعنى الجفاف فى معظم العام . وجاءت السودان بالمركز السابع دوليا وأوغندا بالمركز الثانى عشر دوليا . حيث تبلغ نسبة الفقر بها ٧ر٣٧ ٪ ليصل الفقراء بها ٦ر١١ مليون شخص .

وجاءت كينيا بالمركز السادس عشر دوليا لقيمة المعونات حيث بلغت نسبة الفقر بها ٥٢ ٪ ليصل عدد الفقراء بها ٥ر١٩ مليون شخص . وشغلت الكونغو الديموقراطية المركز السابع عشر دوليا فى تلقى المعونات . كما شغلت مصر المركز العشرين دوليا فى قيمة المعونات . وهكذا تضمنت قائمة الأكثر عشرين بلدا فى تلقى للمعونات سبع دول من دول حوض النيل .

- ومن حيث درجة الاعتماديه على المعونات من خلال نسبة قيمة المعونه إلى الدخل القومى للبلد المتلقى للمعونه . فقد جاءت بورندى بالمركز الثالث دوليا بنسبة ٥ر٤٩ ٪ وبلغت درجة الاعتماديه على المعونه ٦ر٢١ ٪ فى رواندا . وبنسبة ٤ر١٧ ٪ فى تنزانيا وبنسبة ٧ر١٥ ٪ فى أوغندا و٢ر١٤ ٪ بالكونغو الديموقراطية و١٣٪ فى اريتريا . و٥ر١٢ ٪ بأثيوبيا و٣ر١١ ٪ باريتريا و٣ر٥ ٪ بكينيا و٩ر٤ ٪ بالسودان وبنسبة ٨ر٠٪ فقط بمصر لنسبة الاعتماديه على المعونه بالقياس إلى الدخل القومى .

ومن حيث نصيب الفرد من السكان من المعونه عام ٢٠٠٧ فقد بلغ ٧٣ دولار للفرد فى رواندا . و٧٠ دولار للفرد فى تنزانيا و٥٦ دولار للفرد فى أوغندا و٥٥

دولار للفرد بكلا من السودان وبورندى . و٣٤ دولار للفرد بكينيا و٣٢ دولار فى اريتريا و٣١ دولار بأثيوبيا . و١٩ دولار فى الكونغو الديموقراطية و١٤ دولار كنصيب للفرد بمصر من المعونه . وذلك مقابل متوسط عالمى بلغ ١٦ دولار للفرد بالبلدان المتلقية للمعونه . وبما يشير إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المعونه بدول الحوض عن المتوسط العالمي .

إلا أن هذا لايرتبط بشكل كبير بوصول عائد تلك المعونات للفقراء بتلك الدول . ولذلك لأسباب ترتبط بالجهات المانحه ولأسباب أخرى ترتبط بالجهات المتلقه للمعونه . ففيما يخص الجهات المانحه فهى تحدد أشكال المعونه حسب أهدافها هى وليس حسب أولويات احتياجات السكان بالبلدان المتلقيه للمعونه . كما تحرص على ان يكون مصدر سلع المعونه من انتاجها المحلى وأن يتم نقل تلك السلع على سفن تابعة لها . وان تتم دراسات الجدوى للمشروعات من خلال جهات تابعه لها . وأن يكون القائمين علي مشروعات المعونه سواء من الخبراء أوالقائمين على المشروعات من أبناء البلد المانح مع حصولهم على أجور باهظة . مما يؤدى إلى أن كل دولار من أموال المعونه يكاد يفقد نصفه قبل وصوله للدولة المتلقية للمعونه .

وعلى الجانب الآخر وفيما يخص البلد المتلقى للمعونه فان عوامل الفساد لدى السلطات المحلية تنهل من تلك المعونات سواء بالحصول على مرتبات عاليه . أو بتوجيه تلك المعونات التى الجهات الإدارية التى ينتمون إليها . كذلك نشأت طبقه من ناشطى المجتمع الأهلى لتلقى تلك المعونات وانفاق جانبًا كبيرًا منها على أمور ليست ذات أولويه بالنظر إلى مشاكل المجتمعات المحلية . حيث تنال المكافآت والندوات والمؤتمرات والرحلات والمآدب والمطبوعات الفاخره نصيبا كبيرًا من الإنفاق .

وبلغت نسبة المعونه إلى اجمالى تكوين رأس المال عام٢٠٠٧ نحو ٢١٤ ٪ فى بورندى و١٠٧ ٪ فى ارتيريا . و١٠١ ٪ فى رواندا و٦٧ ٪ بالكونغو الديموقراطية و٦٦ ٪ بأوغندا . و٥٠ ٪ بأثيوبيا و٢٦ ٪ بكينيا و١٩ ٪ بالسودان و٤ ٪ فقط بمصر لنسبة قيمة المعونه إلى إجمالى تكوين رأس المال .

وفيما يخص نسبة قيمة المعونه إلى قيمة واردات السلع والخدمات فقد بلغت ١٠٤ ٪ فى بورندى . و٧٣ ٪ برواندا و٤٣ ٪ بتنزانيا و٣٥ ٪ بأثيوبيا وارتيريا و١٦ ٪ بالسودان و١٣ ٪ بكينيا . و٩ر١ ٪ فى مصر لنسبة قيمة المعونه إلى قيمة واردات السلع والخدمات عام ٢٠٠٧ . وهو ما يشير إلى تفوق قيمة المعونه على قيمة واردات السلع والخدمات معا فى بورندى . بينما تدنت قيمة المعونه إلى حد كبير بالمقارنه إلى قيمة واردات السلع والخدمات بمصر صاحبة أكبر قيمة للواردات سواء السلعيه أو الخدميه بين دول حوض النيل العشره .

وبالمقارنه بين عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٦ فقد زادت قيمة المعونات الدولية الوارده إلى كل دول حوض النيل عدا الكونغو الديموقراطية التى انخفضت قيمة المعونات لها . وبلغت نسبة المعونات إلى الدخل القومى خلال عام ٢٠٠٧ نحو ٥ر٤٩ ٪ فى بورندى . و٦ر٢١ ٪ فى رواندا و٤ر١٧ ٪ بتنزانيا و٧ر١٥ ٪ بأوغندا . و٢ر١٤ ٪ بالكونغو الديموقراطية و١٣ ٪ بأريتريا و٥ر١٢ ٪ بأثيوبيا . و٩ر٤ ٪ بالسودان و٣ر٤ ٪ بكينيا و٨ر٠ ٪ بمصر لنسبة المعونات الدولية إلى الدخل القومى .

- وفى عام ٢٠٠٦ بلغت مساعدات التنمية الدولية لدول حوض النيل نحو ٤ر١٢ مليار دولار . تمثل نسبة ٧ر١٠ ٪ من اجمالى مساعدات التنمية الدولية خلال العام والبالغه ٢ر١١٥ مليار دولار . وتصدرت السودان الدول متلقية المساعدات بنحو ١ر٢ مليار تليها الكونغو الديموقراطية بنحو ١ر٢ مليار دولار . واثيوبيا

٩ر١ مليار دولار وتنزانيا ٨ر١ مليار دولار وأوغندا ٥٥ر١ مليار دولار . وكينيا ٩٤٣ مليون دولار ومصر ٨٧٣ مليون دولار . ورواندا ٥٨٥ مليون وبورندى ٤١٥ مليون دولار واريتريا ١٢٩ مليون دولار لقيمة المساعدات .

وكانت نسبة المساعدات الدولية إلى الدخل القومى الاجمالى ٥٢ ٪ فى بورندى و٢٧ ٪ بالكونغو الديموقراطية و١٧ ٪ بأوغندا و١٥ ٪ بكلا من اريتريا واثيوبيا ونسبة ١٤ ٪ بتنزانيا وبنسبة ٧ ٪ بالسودان و٥ ٪ بكينيا و١ ٪ فقط بمصر لنسبة المساعدات للدخل القومى .

- وأشار توزيع المعونات ما بين الدول المانحه فى مصر عام ٢٠٠٦ إلى حصولها على ٥ر٢٢٨ مليون دولار من الاتحاد الأوربى .و٦ر١٩٥ مليون دولار من أمريكا . و٦ر١٤٠ مليون دولار من ألمانيا و٦٣ مليون دولار من فرنسا و١٩ مليون دولار من انجلترا . و١٦ مليون دولار من كندا و١٣ مليون دولار من هولندا . و٢ مليون دولار من السويد ونصف مليون دولار من النرويج و٩٣ مليون دولار من دول أخرى مانحه .

وتضمنت المعونات بنفس العام إلى السودان ٧٣٩ مليون دولار من أمريكا و٢٩٩ مليون دولار من الاتحاد الأوربى . و٢١٦ مليون دولار من انجلترا و١٠٧ مليون دولار من النرويج و٩٦ مليون دولار من هولندا .و٧٩ مليون دولار من كندا . و٥١ مليون دولار من ألمانيا و٤٨ مليون دولار من السويد و٤٣ مليون دولار من اليابان . و١٥ مليون دولار من فرنسا إلى جانب ١٢٤ مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المعونات الدولية لكينيا من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٨٢ مليون دولار تليها انجلترا بنحو ١٠٨ مليون دولار . واليابان ١٠٦ مليون دولار

والاتحاد الأوربى ٥٧ مليون دولار والسويد ٥٢ مليون دولار وألمانيا ٤٥ مليون دولار . ومن هولندا ٢٦ مليون دولار وكندا ٢٤ مليون دولار وفرنسا ٢٠ مليون دولار والنرويج ١٢ مليون دولار إلى جانب دول أخرى قدمت ٨٣ مليون دولار .

وتصدرت الولايات المتحده المساعدات المقدمه لأثيوبيا عام ٢٠٠٦ بنحو ٣١٦ مليون دولار يليها الاتحاد الأوربى بنحو ١٩٤ مليون دولار . وانجلترا ١٦٥ مليون دولار وكندا ٦٣ مليون واليابان ٥٨ مليون دولار وألمانيا ٥٧ مليون دولار . وهولندا ٥٠ مليون دولار والنرويج ٤٢ مليون دولار والسويد ٥ر٤١ مليون دولار ومن فرنسا ١٧ مليون دولار ومن دول أخرى ٢١٦ مليون دولار .

وشملت دول المساعدات المقدمه لتنزانيا ٢١٩ مليون دولار من انجلترا . و١٨٩ مليون دولار من الاتحاد الأوربى و١٢٢ مليون دولار من أمريكا و١١٥ مليون دولار من هولندا . و١١٢ مليون دولار من السويد . و٧٥ مليون دولار من النرويج و٤٩ مليون من ألمانيا و٤٢ مليون دولار من كندا ٠و٣٩ مليون دولار من اليابان و٢ مليون دولار من فرنسا و٢١٦ مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المعونات لأوغندا من الولايات المتحده بنحو ٢٤٦ مليون دولار تليها انجلترا بنحو ٢١٤ مليون دولار . ومن الاتحاد الأوربى ٥ر١٥٥ مليون دولار . وهولندا ٨٢ مليون دولار والسويد ٦٣ مليون دولار ومن ألمانيا ٥٥ مليون دولار . والنرويج ٥ر٥٠ مليون دولار ومن اليابان ٢٢ مليون دولار .وكندا ١٤ مليون دولار وفرنسا ٥ مليون دولار إلى جانب مساعدات من دول أخرى بقيمة ١٨٦ مليون دولار .

وفى مقدمة دول المساعدات للكونغو الديموقراطية عام ٢٠٠٦ كانت الولايات المتحده بنحو ٥ر٨٣٨ مليون دولار يليها الاتحاد الأوربى ٢٢٢ مليون دولار .

وانجلترا ١٤٠ مليون دولار وفرنسا ٥٧ مليون دولار والسويد ٤٠ مليون دولار . وألمانيا ٣٦ مليون دولار ومن هولندا ٣٠ مليون دولار . وكندا ٢٨ مليون دولار واليابان ٢٣ مليون دولار والنرويج ٢١ مليون دولار . ومن دول أخرى ٢٨٧ مليون دولار .

ومن بين الدول التى قدمت مساعدات لرواندا الولايات المتحده الأمريكيه بنحو ٧٨ مليون دولار . وانجلترا ٩٥ مليون دولار والاتحاد الأوربى ٦٥ مليون دولار وهولندا ٢٥ مليون دولار وألمانيا ١٩ مليون دولار . والسويد ٥ر١٧ مليون دولار .واليابان ١٣ مليون دولار وفرنسا ١١ مليون دولار وكندا ٦ مليون والنرويج ٤ مليون دولار ومن دول أخرى ٥٣ مليون دولار .

وشملت دول المساعدات لاريتريا ١٨ مليون دولار من النرويج . و١٥ مليون دولار من الاتحاد الأوربى و١٠ مليون دولار من اليابان . و٧ مليون دولار من أمريكا و٥ر٥ مليون دولار من انجلترا و٥ مليون دولار من ألمانيا . و٣ مليون دولار من هولندا و٢ مليون دولار من السويد و١ مليون دولار من فرنسا . و١ مليون دولار من كندا و٥ر١١ مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المساعدات الدولية لبورندى عام ٢٠٠٦ من الاتحاد الأوربى بنحو ٤٧ مليون دولار ومثلها من الولايات المتحده . و٢٧ مليون دولار من انجلترا و١٧ مليون دولار من هولندا و١٥ مليون دولار من اليابان و٥ر١٤ مليون دولار من ألمانيا . و١٤ مليون دولار من فرنسا و١٣ مليون دولار من النرويج و٨ مليون دولار من السويد . و٥ر٤ مليون دولار من كندا بالاضافه إلى ٦٢ مليون دولار من دول أخرى .

رصيد الحساب الجارى كنسبة من الناتج بدول حوض النيل -٪-

دول الحوض	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٠ر٧	٢ر٤	٤ر٣	٣ر٢	٠ر٨	١ر٤	٠ر٥
السودان	-١٠ر٣	-٧ر٩	-٦ر٥	-١١ر١	-١٥ر٢	-١٢ر٥	-٩ر٣
كينيا	٢ر٢	-٠ر٢	١ر٠	-٠ر٨	-٢ر٥	-٤ر١	-٦ر٧
أثيوبيا	-٤ر٧	-١ر٤	-٤	-٦	-٩ر١	-٤ر٥	-٥ر٨
تنزانيا	-٦ر٢	-٤ر٢	-٣ر٦	-٤ر١	-٧ر٧	-٩	-٩ر٧
أوغندا	-٤ر٦	-٤ر٧	١ر٠	-١ر٤	-٣ر٤	-٣ر١	-٣ر٢
كونغو د.	-ر٤ر٢	-٢٣ر٥	٨ر٨	٤ر٢	-٤ر٧	-٢٥ر٩	-٦ر٨
رواندا	-١٠ر٧	-١٢ر٤	١ر٩	٢ر٣	-٣ر٩	-١ر٧	-٧ر٢
ارتيريا	٦ر٨	٩ر٧	-٠ر٧	٠ر٣	-٣ر٦	-٣ر٧	-٢ر٧
بورندى	-٣ر٥	-٤ر٦	-٨ر٤	-١ر٢	-١٤ر٥	-١٥ر٧	-١١ر١
متوسط افريقيا	-١ر٩	-٠ر٨	٠ر٤	١ر٩	٣ر٦	١	١

- تشير بيانات حساب المعاملات الجاريه لدول حوض النيل مابين عامى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ . والتى تعد محصلة لصافى تعاملات موازين : التجارة السلعية والتجاره الخدميه والدخل والتحويلات داخل موازين مدفوعات تلك الدول . إلى غلبة الاتجاه السلبى على معظم تلك الدول فى معظم السنوات . حيث لم تنجو من العجز فى بعض السنوات المذكوره سوى الكونغو الديموقراطية وبورندى واريتريا . إلى جانب مصر وبما يشير إلى أن عجز الميزان التجارى السلعى لمعظمها لم تعوضه فوائض الميزان الخدمى أو ميزان الدخل أو المعونات الأجنبية فى غالب تلك الدول . مع الأخذ فى الاعتبار صغر حجم تحويلات العاملين الوارده إليها فيما عدا مصر .

ويعد ميزان المعاملات الجاريه هو المقياس الحقيقى لقدرة الدولة على الوفاء باحتياجاتها الخارجيه . ومدى إنكشاف اقتصادها بالنسبة للاقتصادات الخارجيه . ووجود عجز بذلك الميزان بدول الحوض يشير إلى إنكشافها أمام الاقتصاد الدولى . وضعف القدره على التفاوض الدولى فيما يخص تسعير منتجاتها من المواد الأوليه . حيث تصبح حاجتها للوفاء باحتياجات السكان خاصة من المواد الغذائيه أمرا ضاغطا يجبرها على قبول بعض شروط المشترين لتلك السلع .

واذا كان ميزان المعاملات الجاريه المصرى قد نجا من العجز خلال السنوات المذكوره . فقد حقق ذلك الميزان الجارى عجزا خلال عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة الاقتصاديه العالمية التى قللت من موارد ميزان المدفوعات المصرى . مما يعنى شمول العجز بميزان المعاملات الجارية كل دول حوض النيل . ولم تفلح فوائض الحساب الرأسمالى والمالى فى بعض الدول نتيجة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد فى إفلات الميزان الكلى للمدفوعات فى بعضها من العجز .

◆ ◆ ◆

الاستثمار الأجنبى المباشر بدول الحوض

فى عام ٢٠٠٨ بلغ حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد إلى دول حوض النيل العشره ٩ر١٤ مليار دولار . بنسبة ٩ر٠٪ من اجمالى الاستثمار العالمى الوارد البالغ ٧ر١ تريليون دولار . وهكذا فقد شهد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد لدول الحوض تراجعا بنسبة ١٣٪ عما كان عليه بالعام السابق . بسبب تداعيات الأزمة الاقتصاديه العالمية التي أدت لتراجع الاستثمار الدولي بنسبة ١٤٪ وتركز الانخفاض أساسا فى الاستثمارات الأجنبيه الوارده لمصر .

واحتفظت مصر بصدارتها لحجم الاستثمار المباشر الوارد بنحو ٥ر٩ مليار دولار . تمثل حوالى ثلثى اجمالى الاستثمار المباشر الوارد إلى دول حوض النيل . تليها السودان بنحو ٦ر٢ مليار دولار ثم أوغندا ٧٨٧ مليون دولار . وفى المركز الرابع تنزانيا ٧٤٤ مليون دولار ثم رواندا ١٠٣ مليون دولار . وكينيا ٩٦ مليون دولار واثيوبيا ٩٣ مليون دولار وبورندى ١ مليون دولار ولاشىء لإريتريا .

وبالمقارنه لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارده بعام ٢٠٠٧ فقد تراجع حجم الاستثمارات الوارده لمصر بنسبة ١٨ ٪ . والوارده لكينيا بتراجع ٨٧ ٪ ولاثيوبيا بتراجع ٥٨ ٪ . بينما زادت قيمة الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الوارده لباقى الدول بنمو ٥٤ ٪ برواندا . وبنمو ٣٩ ٪ للكونغو الديموقراطية ونمو ١٥ ٪ بتنزانيا ونمو ٧ ٪ بكلا من أوغندا والسودان ولم يحدث تغير للاستثمار الوارد بكلا من بورندى واريتريا .

وكان ترتيب دول الحوض بين دول العالم فى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد خلال عام ٢٠٠٨ مجيء مصر برقم ٣٧ دوليا والسودان برقم ٦٦ بين دول

العالم . وتأخر ترتيب الكونغو الديموقراطية دوليا إلى المركز ٩٣ وأوغندا بالمركز ١٠٦ وتنزانيا برقم ١١٠ عالميا . ورواندا برقم ١٥٤ وكينيا برقم ١٥٥ دوليا واثيوبيا برقم ١٥٩ وبورندى برقم ١٩٣ وارتيريا بالمركز ١٩٦ دوليا فى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد .

- وبنهاية عام ٢٠٠٨ بلغ حجم أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر المتراكمه الوارده لدول حوض النيل العشره ٩٦ مليار دولار . تمثل نسبة ٦ر٠ ٪ من أرصدة الاستثمارات المتراكمه الوارده العالمية البالغه ٩ر١٤ تريليون دولار . وتصدرت مصر دول الحوض بنصيب ٦٠ مليار دولار وهو مايمثل حوالى ثلثى أرصدة الاستثمارات المباشرة الوارده لدول الحوض مجتمعه . تليها السودان بنصيب ٣ر١٦ مليار دولار بسبب الاستثمارات الصينيه والماليزيه البترولية بها وكذلك الاستثمارات الزراعيه العربيه بها .

وفى المركز الثالث جاءت تنزانيا بنحو ٦ر٧ مليار دولار . وأوغندا ٢ر٤ مليار دولار وفى المركز الخامس اثيوبيا ٣ر٧ مليار دولار . والكونغو الديموقراطية ٥ر٢ مليار دولار رغم ماتزخر به من نوعيات معدنيه . وكينيا ٢ مليار دولار واريتريا ٣٨٣ مليون دولار ورواندا ٢٧٤ مليون دولار بسبب ماحدث بها من حروب أهليه و٤٨ مليون دولار لضعف الاستقرار الأمني فى بورندى بسبب النزاعات العرقيه بها .

والملاحظ أن هناك تركز لنوعية تلك الاستثمارات فى الاستفاده من الموارد الطبيعيه مثل البترول فى السودان ومصر . وفى المعادن مع التركيز على عمليات الاستخراج وليس التصنيع ليتم تصدير المنتجات كمواد خام . وفى البلدان التى بها بورصات فان قدرا كبيرا من تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة عباره عن استحوازات على مشروعات قائمه خاصة البنوك وليس في شكل إنشاء كيانات

جديده تضيف للناتج المحلى ولفرص العمل . وكذلك كون نسبة كبيرة منها استثمارات فى صورة شراء أسهم من أسهم الشركات المحليه بنسبة تزيد عن نسبة العشرة بالمائه من أسهم تلك الشركات . مما يدخل تلك الاستثمارات حسب التعريفات الدولية فى فئة الاستثمار الأجنبى المباشر .

- وتدنى حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الخارج من دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ إلى ٢ مليار دولار تمثل نسبة ١ر٠ ٪ من الاستثمارات الخارجه دوليا والبالغ قيمتها ٨٦ر١ تريليون دولار . وتوزعت تلك الاستثمارات المباشره الخارجه بين دول الحوض مابين مصر بقيمة ٩٢٠ر١ مليار دولار أى مايشكل نسبة ٩٢ ٪ من اجمالى الاستثمارات الخارجة بدول الحوض . تليها السودان بنحو ٩٨ مليون دولار فقط وكينيا بنحو ٤٤ مليون دولار . ورواندا ١٤ مليون دولار وتنزانيا ٨ مليون دولار ولم تخرج استثمارات مباشره من باقى دول الحوض خلال العام .

وتضمن الترتيب العالمى لدول الحوض بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجه منها خلال عام ٢٠٠٨ . مجىء مصر بالمركز الثامن والأربعين عالميا والسودان بالمركز ٨٦ وكان ترتيب كينيا ٩٧ . وترتيب رواندا ١٠٧ وترتيب تنزانيا ١١٨ . وباقى الدول التى لم تخرج منها استثمارات أجنبيه مباشره بالمركز المائة والأربعين دوليًا .

وبالمقارنه بالاستثمارات الأجنبية المباشره الخارجه بالعام السابق فقد زادت قيمة الاستثمارات الخارجه من دول الحوض بنسبة ١٨٦ ٪ . بسبب نمو الاستثمارات الخارجه من مصر بنسبة ١٨٩ ٪ كما شهدت باقى الدول التى خرجت منها استثمارات مباشرة نموا فى قيمتها لتشمل السودان أو كينيا أو رواندا أو تنزانيا . بينما بقيت دول : بورندى والكونغو الديموقراطية واريتريا واثيوبيا وأوغندا بلا خروج

استثمارات أجنبيه مباشره منها فى كلا العامين .

وبلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجه المتراكمه من دول حوض النيل حتى عام ٢٠٠٨ نحو ٣ر٩ مليار دولار . وهو مايمثل نسبة ٠ر٠٢ ٪ من الاجمالى الدولى المتراكم البالغ ١٦ر٢ تريليون دولار . وتصدرت مصر لتلك الأرصدة للاستثمارات المباشرة الخارجه المتراكمه بقيمة ٣ر٧ مليار دولار وبما يمثل نسبة ٩٤ ٪ من اجمالى دول الحوض . تليها كينيا بنحو ٢٤٣ مليون دولار وبورندى بنحو ٢ مليون دولار فقط . ولم ترد بيانات لأرصدة الاستثمارات الخارجة من باقى دول الحوض ضمن تقرير الاستثمار الدولى الذى تعده منظمة الأونكتاد .

- وكان حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد إلى دول حوض النيل عام ٢٠٠٧ قد بلغ نحو ١ر١٧ مليار دولار . تمثل نسبة ٩ر٠ ٪ من اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد لدول العالم والبالغ ٩٨ر١ تريليون دولار . واستحوزت مصر على معظم تلك الاستثمارات بنحو ٦ر١١ مليار دولار . يليها السودان بنحو ٤ر٢ مليار دولار ثم قل رقم الاستثمار فى باقى دول حوض النيل عن المليار دولار . بنصيب ٧٣٣ مليون دولار بأوغندا و٧٢٨ مليون دولار فى كينيا . و٧٢٠ مليون دولار بالكونغو الديموقراطية و٦٤٧ مليون دولار فى تنزانيا . و٢٢٢ مليون دولار بأثيوبيا و٦٧ مليون دولار برواندا و١ مليون دولار فى بورندى ولاشىء فى اريتريا .

وحسب المقارنه بدول العالم من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٧ جاءت مصر بالمركز الثلاثين بين دول العالم . والسودان برقم ٦٥ وترتيب كينيا المائه والكونغو الديموقراطية برقم ١٠٢ وترتيب تنزانيا ١١١ دوليا وأوغندا ١٢٢ وترتيب أثيوبيا ١٣٩ . ورواندا برقم ١٦٨ بين دول العالم فى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد .

وعلى الجانب الآخر فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الخارج من دول الحوض عام ٢٠٠٧ نحو ٧٣٠ مليون دولار . تمثل نسبة ٠٫٠٣ ٪ من اجمالى الاستثمار الخارج من دول العالم والبالغ ٢٫١ تريليون دولار . واستحوزت مصر على غالب تلك الاستثمارات بنحو ٦٦٥ مليون دولار . تليها كينيا ٣٦ مليون دولار ورواندا ١٣ مليون دولار والسودان ١١ مليون دولار وتنزانيا ٥ مليون دولار .

ولم تخرج استثمارات مباشرة خلال عام ٢٠٠٧ من اثيوبيا وأوغندا والكونغو ورواندا واريتريا وبورندى . واحتلت دول الحوض مراكز متأخرة بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجه . حيث احتلت مصر المركز الرابع والستين دوليا والسودان رقم ٩٩ . وكان ترتيب الكونغو الديموقراطية ١٠٧ دوليا . والسودان ١١٠ وترتيب تنزانيا برقم ١٢٠ بين دول العالم فى الاستثمار الأجنبى المباشر الخارج .

◆◆◆

الاستثمار الأجنبى غير المباشر
– الحافظة - بدول الحوض

وفيما يخص الاستثمار الأجنبى غير المباشر والمعنى بالاستثمار بمحافظ الأوراق الماليه . فان الاستثمار الأجنبى غير المباشر الوارد يرتبط بوجود بورصات أوراق مالية نشطه وذات سيوله عاليه لجذب تلك النوعيه من الاستثمارات . وفى عام ٢٠٠٨ بلغت القيمة السوقية للأسهم المقيده بالبورصة المصريه ٨٨ر٨٥ مليار دولار تمثل نسبة ٨ر٥٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

وببورصة الخرطوم ٣ر٨٠٤ مليار دولار تمثل نسبة ٢ر٦ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى . بينما بلغت القيمة السوقية ببورصة تنزانيا ٥٤١ مليون دولار فقط وببورصة أوغندا ١١٥ مليون دولار فقط . وبلغ عدد الشركات المقيده ببورصة مصر ٣٧٣ شركة ليصل متوسط حجم الشركة ٢٣٠ مليون دولار . وعدد الشركات ببورصة الخرطوم ٥٢ شركة ليصل متوسط حجم الشركة ٧٣ مليون دولار . وفى بورصة تنزانيا سبع شركات وفى بورصة أوغندا خمس شركات .

وفى عام ٢٠٠٨ بلغت قيمة التعامل ببورصة مصر ٨٧ر٩٦ مليار دولار وعدد الأسهم المتداوله ٢٢ر٢ مليون سهم ليبلغ متوسط قيمة التعامل اليومى ٣٤٥ مليون دولار . وفى بورصة الخرطوم بلغت قيمة التعامل خلال العام ٥٤٣ مليون دولار وعدد الأسهم المتداوله ٢٨٢ ألف سهم ومتوسط قيمة التعامل اليومى ٢ر٢ مليون دولار . وهكذا فان صغر حجم بورصات السودان وتنزانيا وأوغندا قد لايكون مناسبا لجذب استثمار أجنبى غير مباشر بسبب ضحالة عمق السوق

وضعف تنوع أوراقه الماليه . إلى جانب عدم وجود بورصات فى الدول الأخرى .

بورصات دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ – مليون دولار –

	قيمة التعامل	قيمة رأس المال السوقى	عدد الشركات المقيده	نسبة رأس المال السوقى الناتج المحلى ٪
مصر	٩٦٨٢٥	٨٥٨٤٠	٣٧٣	٥٣٪
كينيا	١٢٥٠	١٠٩٨٠	٥٦	٣١ر٨٪
تنزانيا	٢٦	٣٨٠٠	١٤	٢١ر٧٪
أوغندا	٥٢	٢٨٧٠	١٣	٢٤ر٩٪
السودان	٩٤٠	٤١٧٠	٥٣	

– المصدر اتحاد البورصات الافريقيه

– انضمت خمس بورصات بدول حوض النيل إلى اتحاد البورصات الأفريقيه . وتمثل بورصة القاهره المصرية الحجم الأكبر فى قيمة التعامل وفى قيمة رأس المال السوقى وفى عدد الشركات وفى نسبة رأس المال السوقى إلى الناتج المحلى الاجمالى بين بورصات دول حوض النيل الخمسه . وكانت بورصة دار السلام التنزانيه هى الأقل فى قيمة التعامل وبورصة أوغندا هى الأقل فى عدد الشركات المقيده .

وفي عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة التعامل بالبورصة المصرية ٦١ مليار دولار بتداول ٢٩ مليار ورقة مالية خلال ١٣,٥ مليون صفقة .

– ولم تكن قيمة الاستثمار الأجنبى غير المباشر ذات تأثير ملموس داخل ايرادات موازين مدفوعات دول حوض النيل نظرا لضآلتها . بل أن الأمر الملفت أن الاستثمار الأجنبى غير المباشر كان عاملا من عوامل خروج الاستثمار من دول

الحوض إلى الدول الأخرى . ففى عام ٢٠٠٨ وفى مصر بلغت قيمة الاستثمار الأجنبى غير المباشر – الحافظه – الداخل لمصر سالب ٧ر٠٢٧ مليار دولار بسبب خروج الاستثمارات الأجنبية من البورصة المصريه فى ظل تداعيات الأزمة الماليه العالمية . كما بلغت قيمة الاستثمار غير المباشر الخارج من مصر ٦٢٣ مليون دولار . ليحقق استثمار الحافظة بنوعيه الداخل والخارج تدفقا سلبيا للخارج بلغ ٧ر٦٥٠ مليار دولار .

وفى عام ٢٠٠٧ بلغ استثمار الحافظه الداخل لمصر سالب ٢ر٧٢٨ مليار دولار كما بلغت قيمة استثمار الحافظة الخارج ٨٤٦ مليون دولار ليحقق كلا النوعين من استثمار الحافظة تدفقا سلبيا متجهًا إلى الخارج بلغ ٣ر٥٧٤ مليار دولار . وفى السودان بلغ استثمار الحافظة الداخل ١٦ر٦ مليون دولار بينما بلغ استثمار الحافظة الخارج بنفس العام ٦٢ر١ مليون دولار . وفى كينيا بلغ استثمار الحافظة الداخل ٠ر٨ مليون دولار بينما بلغ استثمار الحافظة الخارج بنفس العام ٢٤ر٣ مليون دولار . وفى أوغندا بلغ استثمار الحافظة الداخل صفر بينما بلغ استثمار الحافظة الخارج ١٤ر٣ مليون دولار . وانفردت تنزانيا باستثمار حافظة داخل بلغ ٢ر٨ مليون دولار مقابل لاشىء لاستثمار الحافظة الخارج .

ومابين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٧ لم ترد استثمارات حافظة سواء داخله أو خارجه بموازين مدفوعات دول بورندى والكونغو الديموقراطية ورواندا وأثيوبيا . بينما تدنت قيمة استثمارات الحافظة الداخلة بالدول الأخرى . لتتراوح قيمتها فى كينيا مابين ٨ ر٠ مليون دولار لأقل سنه و١٥ر٤ مليون دولار لأعلى سنه . وفى السودان تراوحت القيمة لاستثمارات الحافظة الداخلة مابين ١٦ر٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥ر٣ مليون دولار عام ٢٠٠٦ وهما العامين الوحيدين اللذان شهدا قدوم

استثمار حافظه . وفى تنزانيا مابين ٢ر٢ مليون دولار إلى ٢ر٨ مليون دولار . وفى أوغندا تراوح استثمار الحافظه الداخل مابين ٤ر٠ مليون دولار لأقل سنه إلى ٧ر٢١ مليون دولار لأعلى سنه .

وفيما يخص استثمار الحافظة الخارج فقد تراوحت قيمته السنويه مابين عامى ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧ . في كينيا مابين ٩ر٦ مليون دولار لأقل سنه و٧ر٧١ مليون دولار لأعلى سنه .وفى السودان تراوحت استثمارات الحافظة الخارجه مابين ٧ر٠ مليون دولار كأقل سنه إلى ٦ر٥٠ مليون دولار لأعلى سنه .وفى تنزانيا لم يكن هناك استثمار حافظه خارج مابين ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ . وفى أوغندا لم تخرج استثمارات حافظة سوى فى عامين فقط مابين عامى٢٠٠١ و٢٠٠٧ تراوحت قيمتها مابين ٥ر١ مليون دولار و٣ر٤ مليون دولار وهو ما يشير لتدني قيمة الاستثمارات الحافظة الخارجة والتي ترتبط بنوعية المستثمرين ومدى ثراءهم وخبرتهم للتعامل مع البورصات العالمية . ووجود نظم المعلومات والاتصالات التي تسهل لهم هذا التعامل الذي يعتمد على توافر المعلومات السريعة والمتدفقة بشكل دائم عن تطورات الاقتصاد الدولي في أدق جزئياته .

كما يرتبط تدني استثمارات الحافظة أيضًا بقلة الخبرة بهذا المجال إلى المخاطر . ووجود بدائل استثمارية محلية إنتاجية خاصة في مجال الزراعة ذات عوائد جيدة كما يرتبط امتلاك الأرض بعوامل المكانة الاجتماعية في معظم البيئات المحلية بدول الحوض .

◆◆◆

التمويل الدولى لدول حوض النيل

يعد التمويل الدولى أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبى لتمويل النشاط الاقتصادى للدول . ويأخذ هذا التمويل عدة أشكال أبرزها الحصول على قروض مشتركة من البنوك والمؤسسات الدوليه. وكذلك إصدار أسهم لشركات محلية بالأسواق الدولية وأيضا إصدار سندات وطرحها بالأسواق الدولية . وقامت بعض دول حوص النيل خلال السنوات الأخيره باللجوء إلى الأساليب الثلاثة للحصول على تمويل دولى . والذى عادة مايرتبط سعر فائدته بمدى المخاطر التى يتعرض لها اقتصاد الدولة المصدره أو المقترصه . حيث يضاف هامش فائدة مقابل المخاطره إلى فائدة الاقراض السائدة بتلك الأسواق الدولية .

التمويل الدولى لدول الحوض عام ٢٠٠٨ – مليار دولار –

دول الحوض	تمويل ٢٠٠٦	تمويل ٢٠٠٧	تمويل ٢٠٠٨	قروض ٢٠٠٨	أسهم ٢٠٠٨	سندات ٢٠٠٨
مصر	٤ر٣٨٠	٥ر٤٧٢	٦ر١٢٩	٥ر٦٤٥	٠ر٤٨٤	٠
تنزانيا	٠	٠	٠ر٤٤٦	٠ر٤٤٦		٠
كينيا	٠ر٣٣٠	٠ر٠١٠	٠ر٢٧٧	٠ر٠٢٥	٠ر٢٥٢	٠
أثيوبيا	٠	٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠	٠
أوغندا	٠ر٠١٣	٠	٠	٠	٠	٠
السودان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الكونغو د.	٠	٠	٠	٠	٠	٠
رواندا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بورندى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اريتريا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاجمالى	٤ر٧٢٣	٥ر٤٨٢	٦ر٩٥٢	٦ر٢١٦	٠ر٧٣٦	٠
العالم	٨٩٢ر٥٤١	٧٢٤ر٦٢٧	٤٥٣ر٩٩٥	٢٩٣ر٥٤١	٥٤ر٢٠٧	١٠٦ر٢٤٧
٪ من العالم	٠ر٥٪	٠ر٨٪	١ر٥٪	٢ر١٪	١ر٤٪	٠٪

- نظرا لارتباط الحصول على التمويل الدولى بمدى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالاقتصاد الراغب فى الحصول على التمويل الدولى . فقد اقتصر طلبه على عدد محدود من بلدان الحوض أبرزها مصر وكينيا وتنزانيا إلى جانب اثيوبيا وأوغندا بشكل أقل . حيث استمرت كينيا فى الحصول على قروض دوليه طوال الفتره من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ بلا انقطاع . وكان السودان قد طرح أسهما قيمتها ٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ . كما حصلت اثيوبيا على قروض مشتركه قيمتها ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤ .

ومازال نصيب دول الحوض من التمويل الدولى الذى حصلت عليه الدول الناشئة والمتحوله محدودا . وهو ما يرجع إلى تزايد المخاطر فى بعضها مثل رواندا وبورندى واريتريا . مما يزيد من هامش مخاطر الفائدة وبما يجعل فائدة الاقراض الدولي مرتفعه بشكل واضح عن أسعار الفائدة السائده بالأسواق الدولية . وكذلك عجز الموازنات الحكوميه الذى يعم دول الحوض مما يزيد من مخاطر طرح تلك الحكومات لسندات بالأسواق الدولية وإمكانيات عدم تغطيتها . وضعف البورصات المحلية فى معظمها وانخفاض أحجام شركاتها مما لايمكنها من طرح أسهم بالأسواق الدولية . حيث تلبى الأسواق المحلية احتياجات تلك الشركات من التمويل خاصة من البنوك المحلية.

وتجيء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى إحجام البنوك العالمية عن الإقراض لبعض الوقت . لتضيف عاملاً إضافيًا إلى الصعوبات التي تواجهها دول الحوض للحصول على التمويل الدولي رغم ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية من خفض للفوائد . إلا أن هامش المخاطرة للتعامل مع معظم دول الحوض ما زال مرتفعًا .

◆◆◆

احتياطيات العملات الدولية بدول الحوض

بلغت الاحتياطيات من العملات الدولية خلال عام ٢٠٠٨ بدول الحوض – عدا الكونغو الديموقراطية - ٤٩ر٦ مليار دولار . تمثل نسبة ١ ٪ من اجمالى الاحتياطيات بالدول النامية والصاعده . واستحوزت مصر على غالب تلك الاحتياطيات بنحو ٣٦ر٩ مليار دولار . بينما تدنى نصيب باقى الدول ليصل إلى ٣ر١ مليار دولار فى كينيا . و٢ر٨ مليار دولار فى أوغندا و٢ر٦ مليار دولار فى تنزانيا . و٢ر٣ مليار دولار بالسودان و١ مليار دولار فى أثيوبيا و٦٥٧ مليون دولار برواندا و١٣٤ مليون دولار ببورندى و٢٧ مليون دولار باريتريا لأرصدة الاحتياطيات الدولية بها .

وبالمقارنه لدول العالم من حيث قيمة الاحتياطيات خلال العام فقد احتلت مصر المركز الرابع والثلاثين عالميا . وكينيا برقم ٩٦ وكان ترتيب أوغندا ٩٧ وتنزانيا برقم ٩٩ وترتيب السودان ١٠٧ . واثيوبيا ١٢٩ دوليا وترتيب رواندا ١٣٥ وترتيب بورندى ١٤٦ . واريتريا برقم ١٥٥ بين دول العالم من حيث حجم الاحتياطيات من العملات الدولية والذهب .

قيمة الاحتياطيات من العملات الدولية بدول الحوض – مليار دولار –

الدوله	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨
مصر	٢٤ر٥٧٨	٣١ر٣٧٠	٣٦ر٩
السودان	١ر٦٥٩	١ر٣٧٨	٢ر٣
كينيا	٢ر٤١٦	٣ر٣٥٥	٣ر١
أثيوبيا	٠ر٨٣٢	١ر٢٦١	١ر٠
تنزانيا	٢ر٢٦٠	٢ر٩٠٨	٢ر٦
أوغندا	١ر٨١١	٢ر١٠٠	٢ر٨
الكونغو د.			
رواندا	٠ر٤٣٩	٠ر٥١٧	٠ر٦٥٧
اريتريا	٠ر٠٢٦	٠ر٠٢٣	٠ر٠٢٧
بورندى	٠ر١٣١	٠ر١٧٦	٠ر١٣٤
الاجمالى	٣٤ر١٥٢	٤٣ر٠٨٨	٤٩ر٦

تشير أرقام الاحتياطيات الدولية لدى دول الحوض خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى نمو قيمة الاحتياطيات فى معظم دول الحوض . بينما انخفضت فى دول أخرى بسبب تداعيات الأزمة الاقتصاديه العالمية التى أدت لانخفاض موارد موازين المدفوعات فى كثير من دول العالم نتيجة حالة تراجع معدلات النمو بالدول الغربيه . والتى تمثل الرافد الرئيسى للعملات الأجنبية إلى دول الحوض . كحصيلة لقيمة الصادرات إليها والاستثمار الأجنبى الوارد منها وحصيلة السياحة القادمه من بلدانها وحصيلة تحويلات العماله المقيمه بها إلى دول الحوض.

الدين الخارجى لدول الحوض

بلغ حجم الدين الخارجى لدول حوض النيل عام ٢٠٠٨ نحو ٤ر٩٠ مليار دولار . واستحوزت السودان ومصر على ثلثى تلك الديون . حيث تصدرت السودان الديون الخارجيه بنحو ٥ر٣١ مليار دولار تليها مصر ٨ر٢٩ مليار دولار . بينما كان نصيب الكونغو الديموقراطية ١٠ مليار دولار وكينيا ٧ مليار دولار وتنزانيا ٤ر٥ مليار دولار . واثيوبيا ٢ر٣ مليار دولار وأوغندا ٧ر١ مليار دولار ورواندا ٤ر١ مليار دولار .وبورندى ٢ر١ مليار دولار واريتريا ٣١١ مليون دولار لقيمة الدين الخارجى بها .

وبالمقارنه لدول العالم فقد احتلت السودان المركز الثانى والستين دوليا في حجم الدين الخارجي . ومصر برقم ٦٣ والكونغو برقم ٨٤ وكان ترتيب كينيا ٩٣ وتنزانيا ١٠٠ وترتيب أوغندا ١٣٤ عالميا . ورواندا برقم ١٤٣ وترتيب بورندى ١٤٩ وترتيب اريتريا ١٧٤ بين دول العالم من حيث حجم الدين الخارجى .

وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى أقصاها فى بورندى بنسبة ١٦٢ ٪ . تليها الكونغو الديموقراطية بنسبة ٨٠ ٪ . واريتريا بنسبة ٥٩ ٪ والسودان ٥٥ ٪ وتنزانيا ٣٣ ٪ . ومصر بنسبة ١٨ ٪ وكينيا ٥ر١٧ ٪. ورواندا ١٦٪ وأوغندا ٥ر١٢ ٪ واثيوبيا بنسبة ١١ ٪ . ويشير تدنى النسبة فى عدد من دول الحوض إلى إمكانية استيعاب اقتصادات غالبية دول حوض النيل لتلك الديون الخارجيه إلا أنها في نفس الوقت تعاني من نسب مرتفعة للدين الداخلي إلى الناتج بسبب عجز الموازنات بها .

وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات ٥٠ ٪ فى بورندى و٢٦ ٪ فى اريتريا . فى حين تدنت نسبة خدمة الدين فى باقى بلدان الحوض لتصل إلى ٣ر٩ ٪

بالكونغو الديموقراطية ونسبة ٦ر٥ ٪ بمصر و٧ر٤ ٪ بكينيا . و٩ر٣ ٪ بأثيوبيا و٨ر٣ ٪ بالسودان و٥ر٣ ٪ بأوغندا و٩ر١ ٪ برواندا . و١ر١ ٪ بتنزانيا لنسبة خدمية الدين إلى الصادرات بها .

كما بلغت نسبة الدين العام – داخلي وخارجي – إلى الناتج المحلي الاجمالي ٨٦ ٪ بالسودان و ٧ر٨٤ ٪ بمصر . و٧ر٥٢ ٪ بكينيا و٣٤ ٪ بأثيوبيا و٢٢ ٪ بتزانيا و٥ر١٩ ٪ بأوغندا . وكان ترتيب تلك الدول من حيث نسبة الدين العام للناتج دوليا مجيء السودان بالمركز التاسع عالميا . ومصر بالمركز العاشر وبما يشير إلى خطورة وضع الديون على الاقتصاد بهما . بينما كان الترتيب العالمي ٣٣ لكينيا و٦١ لأثيوبيا و٩٠ لتنزانيا وبرقم ٩٧ لأوغندا حسب نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي .

وتتسبب تلك الديون في اقتطاع نسبة كبيرة من الإنفاق داخل موازنات دول الحوض سواء في صورة أقساط أو فوائد . مما ترتب عليه إلى جانب أسباب أخرى أبرزها الإنفاق الدفاعي والأمني حدوث عجز شاكل بكل موازنات دول الحوض وهو ما يؤدي من ناحية أخرى إلى قلة مخصصات الاستثمارات التي تؤدي لرفع المستوى الاجتماعي للسكان . وتكون المحصلة النهائية لضعف الاستثمارات الحكومية استمرار معدلات البطالة المرتفعة ونسب الفقر العالية وتدهور المستوى الصحي والتعليمي والبيئي

◆◆◆

الموازنات الحكوميه لدول الحوض

شهدت الموازنات الحكوميه بدول الحوض عجزا مزمنا . وفى عام ٢٠٠٨ .بلغت ايرادات موازنات دول حوض النيل نحو ٧٢ مليار دولار . فى حين بلغت النفقات ٨٩ مليار ليصل العجز إلى حوالى ١٧ مليار دولار . وشمل العجز بالموازنه كل دول حوض النيل . وكان أعلى رقم للعجز بالموازنات الحكوميه بمصر بنحو ١١ مليار دولار وكينيا ٥ر١ مليار دولار والكونغو الديموقراطية حوالى ٥ر١ مليار . والسودان ١ر١ مليار دولار واثيوبيا ٨٢٣ مليون دولار وتنزانيا ٤١٨ مليون دولار . وأوغندا ٣١٨ مليون دولار واريتريا ٢٨٩ مليون دولار ورواندا ٩٣ مليون دولار وبورندى ٦٠ مليون دولار لقيمة العجز بالموازنه .

وكانت أعلى نسبة للعجز بالموازنة إلى الناتج المحلى الاجمالى بدول حوض النيل فى بورندى بنسبة ٩ر٨ ٪ . وفى اريتريا ٣ر٨ ٪ ومصر ٨ر٦ ٪ . وكينيا ١ر٦ ٪ والكونغو الديموقراطية ٨ر٥ ٪ . و١ر٣ ٪ بأثيوبيا و٢ر٢ ٪ بأوغندا ونصف بالمائة فى السودان وثلاثة بالألف فى رواندا وأقل من ذلك فى تنزانيا . وهو مايشير إلى التباين فى درجة الخطوره لعجز الموازنه مابين دول وأخرى داخل منطقة حوض النيل .

وتقوم بعض الدول مثل : مصر باحتساب العجز بالموازنة بطرق معينة حتى تخفض نسبة العجز بالموازنة مما يجعل النسبة غير معبرة عن واقع العجز . ويضع الاتحاد الأوربي نسبة ٣٪ للعجز بالموازنة كحد أقصى يمكن قبوله بين الدول الأعضاء به . وينعكس العجز بالموازنة سلبيًا على دول الحوض من خلال مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في التمويل المصرفي لتغطية العجز . مما يدفع البنوك لرفع الفائدة وهو مايضر الاستثمار المحلي ويزيد من التضخم .

الطاقة فى دول حوض النيل

وفيما يخص موقف الطاقة بدول حوض النيل فان النظر إلى التوزيع النسبى لموارد الطاقة فى معظم تلك البلدان . يشير إلى استحواز الكتلة الحيويه والفضلات على النصيب الأكبر من موارد الطاقه . وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطاله وارتفاع نسبة سكان الريف فى غالبية تلك البلدان .

ففى الكونغو الديموقراطية تصدرت الكتلة الحيويه والفضلات موارد الطاقة بنسبة ٥ر٩٢ ٪ من الاجمالى . تليها الطاقة الكهرومائية بنسبة ٧ر٣ ٪ والبترول بنسبة ٢ر٣ ٪ فقط و٥ر١ ٪ للفحم ولاشىء للغاز الطبيعى . . وتشابة الموقف فى معظم البلدان حيث كان نصيب الفضلات ١ر٩٢ ٪ من موارد الطاقة فى تنزانيا إلى جانب ٣ر٦ ٪ للبترول و٧ر٠ ٪ للطاقة الكهرومائية و٦ر٠ ٪ للغاز الطبيعى و٢ر٠ ٪ للفحم .

وكان نصيب الفضلات ٦ر٩٠ ٪ من اجمالى موارد الطاقة فى اثيوبيا و٥ر٧٩ ٪ بالسودان و٦ر٧٤ ٪ بكينيا و٨ر٦٤ ٪ برواندا . . وعلى الجانب الآخر كانت نسبة البترول من موارد الطاقه ٢ر٨ ٪ فى اثيوبيا و١ر١٩ ٪ بكينيا و٩ر١٩ ٪ بالسودان . و٣٥ ٪ برواندا و٤٩ ٪ فى مصر .

كما تدنى نصيب الغاز الطبعى من موارد الطاقة إلى لاشىء فى السودان وكينيا واثيوبيا ورواندا . وكذلك انخفض نصيب الفحم من موارد الطاقه إلى لاشىء فى كلا من السودان واثيوبيا . والى نسبة اثنين بالألف فى تنزانيا وأربعة بالألف فى كينيا للفحم من موارد الطاقه بها .

- وفيما يخص الانتاج البترولى فى دول حوض النيل فان ثلاث دول فقط من

الدول العشر تنتج البترول . وهى : مصر والسودان والكونغو الديموقراطية . وتقوم السودان بتصدير كميات من البترول كما تقوم الكونغو الديمقراطي بتصدير كميات محدوده . بينما تحولت مصر منذ عام ٢٠٠٧ إلى مستورد صاف للبترول بسبب زيادة الكميات المستورده عن الكميات التى يتم تصديرها .

وبسبب الاعتماد الأكبر على الفضلات كمصدر للوقود فقد تدنى استهلاك البترول حتى بلغ ثلاثة آلاف برميل يومى فى بورندى رغم بلوغ عدد سكانها ٩ مليون نسمه . وتتضح الصورة بالمقارنه بدوله مثل قطر والبالغ عدد سكانها ٩ر٠ مليون نسمه بينما بلغ استهلاكها البترولى اليومى خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١١٦ ألف برميل يومى . أى ٣٩ ضعف استهلاك بورندى رغم انخفاض السكان بقطر إلى حوالى ١٠ ٪ من سكان بورندى .

وبلغ الاستهلاك البترولى اليومى خمسة آلاف برميل فى اريتريا رغم بلوغ عدد سكانها حوالى ٦ مليون شخص . وستة آلاف برميل يومى فى رواندا رغم بلوغ سكانها ٥ر١٠ مليون نسمه . و١١ ألف برميل يومى كاستهلاك بترولى فى الكونغو الديموقراطية رغم بلوغ سكانها ٦٩ مليون نسمه . و١٣ ألف برميل يومى من البترول فى أوغندا رغم بلوغ سكانها ٣٢ مليون نسمه . و٣٢ ألف برميل من البترول بتنزانيا رغم بلوغ سكانها ٤١ مليون نسمه .

و٣٧ ألف برميل بترول يومى للاستهلاك البترولى بأثيوبيا رغم بلوغ سكانها ٨٥ مليون نسمه . و٧٥ ألف برميل بترول يومى للاستهلاك فى كينيا مع وصول عدد السكان ٣٩ مليون . و٨٦ ألف برميل بترول يومى للاستهلاك البترولى فى السودان كدوله منتجه له مقابل ٤١ مليون نسمه . وانفردت مصر ببلوغ الاستهلاك اليومى البترولى ٦٩٧ ألف برميل فى مصر كأعلى رقم للاستهلاك البترولى اليومى بدول

الحوض مع وجود ٨٣ مليون نسمه بها .

وتوجد طاقة تكرير بترول فى مصر والسودان وكينيا وتنزانيا واريتريا . بينما تخلو دول اثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطي ورواندا وبورندى من معامل لتكرير للبترول . ونتيجة عدم انتاج البترول فى سبع دول وعدم وجود معامل تكرير فى خمس دول . يتم استيراد البترول كخام وكمشتقات فى ثمانى دول من دول الحوض أى بكل الدول عدا السودان والكونغو الديموقراطية .

وحتى الاحتياطى من البترول فانه غير موجود سوى فى الدول الثلاث المنتجه وهى مصر والسودان والكونغو الديموقراطية . والتى يشكل الاحتياطى بها مجمعا نسبة ٧ر٠ ٪ فقط من الاحتياطيات الدولية البترولية . وهكذا فان نصيب استهلاك دول حوض النيل البترولى من العالم يتدنى إلى حوالى ١ر١ ٪ من الاستهلاك العالمى . وتستورد دول الحوض نسبة ٦ر٠ ٪ من الواردات الدولية للبترول . وتصدر دول الحوض نسبة ١ ٪ فقط من الصادرات البترولية الدولية .

– وفى الغاز الطبيعى يقتصر الانتاج على دولتين فقط من دول حوض النيل هما مصر وتنزانيا . ويشكل انتاج الدولتين من الغاز نسبة ٦ر١ ٪ من الانتاج العالمى . ولهذا لايتم استهلاك الغاز الطبيعى فى دول حوض النيل سوى فى مصر وتنزانيا فقط . وتنتج مصر ٥ر٤٧ مليار متر مكعب سنويا لتحتل المركز التاسع عشر عالميا فى انتاج الغاز الطبيعى . تستهلك منها ٨ر٣١ مليار متر وتصدر ٧ر١٥ مليار متر . بينما تنتج تنزانيا ١٤٦ مليون متر مكعب سنوى لتحتل المركز ٧٦ بالعالم وتقوم باستهلاك ما تنتجه محليا ولا تصدر منه شيئًا . وقد بدأت السودان مؤخرًا في إنتاج الغاز بكميات ضئيلة .

ورغم عدم انتاج الغاز الطبيعى واستهلاكه سوى فى دولتين من دول الحوض

بخلاف السودان . إلا أن هناك احتياطيات من الغاز الطبيعى موجوده فى ست بلدان هى : مصر بنحو ١ر٦٥ تريليون متر مكعب . والسودان بنحو ٨٥ مليار متر مكعب . ورواندا بحوالى ٥٧ مليار متر مكعب وتنزانيا بنحو ٥ر٦ مليار متر مكعب . والكونغو الديموقراطية بحوالى ١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى . إلا أن استخدام احتياطى الغاز يحتاج إلى استثمارات مكلفه قد لاتتحملها الموازنات الحكوميه المثقله بالعجز المزمن . وقد تجد صعوبه فى قدوم شركات أجنبية لاستخراجها لعوامل قد تتعلق بالاستقرار الداخلى أو المعوقات الدولية التي تعرقل الاستثمار كما فى حالة السودان .ويشكل احتياطى الغاز بالدول الست نسبة ١ ٪ من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى .

وبالنسبة للفحم فهناك أربع دول مستهلكه له من بين دول حوض النيل هى : مصر والكونغو الديموقراطية وكينيا وتنزانيا . وفيما عدا الكونغو التى تنتج ماتستهلكه من الفحم فان انتاج الكونغو ومصر من الفحم لايكفيها. بينما لاتنتج كينيا الفحم وتستورد كامل استهلاكها منه .

وبالنسبة للطاقة الكهربائية فان الانتاج الاجمالى لدول الحوض يزيد عن الاستهلاك الاجمالى . إلا أن هناك دولا ذات فائض فى انتاج الكهرباء مثل : مصر والسودان واثيوبيا وأوغندا والكونغو واريتريا . ودولا ذات عجز كهربائى مثل تنزانيا ورواندا وبورندى .

◆◆◆